مَناهِج النقدِ الأدَبيِّ

المَنَاهِج الكِلاسِيكِيَّة

۞ ـ المَنْهَجُ التَّارِيخِىُّ

ـ مُفْتَتَح :

﴿ الحَيَاةُ مُنْدَمِجَةٌ فِى التَّارِيخ... ؛ وَالحَيَاةُ إِبْدَاعُ التَّارِيخ ﴾

ديلثيى (١).

(١) ـ قَالَ عَنْهُ إنريك أندرسون إمبرت : ((أحد كبار الأساتذة الأعظم تأثيراً فى النَّقد المُعاصر)) .

ـ انظر : ((مناهج النقد الأدبىّ)) ؛ ترجمة الدُّكتور الطاهر أحمد مكى ؛ مكتبة الآداب ؛ القاهرة ؛ [ط : ١٤١٢هـ = ١٩٩١ م] ؛ [ص : ١١٦] .

ـ نَشْأَةُ المَنْهَج

١ـ المَنْهَجُ التَّارِيخِىُّ عِنْدَ أَئِمَّةِ النَّقْدِ العَرَبِىِّ الأَوَائِل

مُحَمَّدُ بْنُ سَلاَّم الجُمَحِىُّ [ت ٢٣١ هـ]
صَاحِب ﴿ طَبَقَات فُحُول الشُّعَرَاء ﴾

ـ تعريف بالمصنِّف :

هو أبو عبد الله ؛ محمد بن سلاَّم بن عُبيد الله بن سالم الجُمحىُّ ؛ البصرىُّ ؛ مولى قُدامة بن مظعون الجُمحىّ ؛ مولده بالبصرة فى سنة ١٣٩ ؛ ووفاته فى سنة ٢٣١ هـ ـ أو ٢٣٢هـ ـ ببغداد ؛ وعُمِّر نحواً من ثلاث وتسعين سنة . سمع شُيُوخَ العلم والحديث والأدب ؛ وسمع منه شُيُوخُ العلمِ الحديثَ والأدبَ ؛ كما روى عنه أحمد بن يحيى ثعلب ؛ وأبوحاتم ؛ والرِّياشىُّ ؛ والمازنىُّ ؛ والزِّيادىُّ ؛ وأحمد بن حنبل ؛ وابنه عبد الله بن أحمد ؛ ويحيى بن مَعِين ؛ وأبو بكر بن أبى خَيْثَمَة ؛ وأبو خليفة الجُمحىُّ ؛ ومحمد بن حاتم الزَّمِّىُّ ؛ وغيرهم من الأئمَّة .

أما شُيُوخه الذين روى عنهم فى كتابه ((طبقات فُحُول الشُّعراء)) ؛ فبلغوا تسعة وسبعين شيخاً ؛ غير الذين روى عنهم فى غير هذا الكتاب .

كان ابن سلاَّم الجُمحىُّ من أهل بيتٍ لهم فى العلم باعٌ ؛ فأبوه سلاَّم بن عُبيد الله بن سالم الجُمحىُّ : روى عنه فى مواضع كثيرة من كتابه ؛ وأخوه عبد الرَّحمن بن سلاَّم الجُمحىُّ أحد رُواة الحديث : روى عنه مسلم وأبو زرعة وأبوحاتم وغيرُهم ؛ وذكره ابنُ حِبَّان فى ((الثقات)) ؛ وحكى الحاكم فى ((تاريخه)) ؛ قال : ((سُئِلَ صالح بن مُحَمَّد - يعنى جزرة - عن عبدالرحمن ومحمد ابنى سلاَّم الجُمحيّين ؛ فقال : صَدُوقَان ؛ رأيت يحيى بن معين يختلف إليهما)) .

وفى ((الزَّهرة)) : ((روى عنه مسلم ثلاثة عشر حديثاً)) .

ومن ولد محمد بن سلاَّم : عون بن محمد بن سلاَّم : روى عنه أبوخليفة الجُمحىُّ - وأبو خليفة هو ابن أخت محمد بن سلاَّم - .

- ((طبقات فُحُول الشُّعَراء)):

هو من أقدم ما وصلنا من كُتُب طبقات الشُّعراء ؛ عرض ابن سلاَّم فى مُقدِّمته لمسألة الشِّعر المنحول ؛ داعياً إلى ضرورة تنقية التُّراث الشِّعرىِّ من الزَّيف ؛ وترجم فى كتابه لمائة وأربعة عشر شاعراً ؛ جعلهم على طبقات :

١ - عشر طبقات من الجاهليَّة : وتضم أربعين شاعراً .

٢ - عشر طبقات من الإسلاميين : وتضم أربعين شاعراً أيضاً.

٣ - طبقة أصحاب المراثى : وهم أربعة شُعراء.

٤ - طبقة شُعراء القُرى : وهم اثنان وعشرون شاعراً .

٥ - طبقة شُعراء اليهود : وهم ثمانية شُعراء .

ـ طبعـات الكتـاب :

طُبِعَ الكتاب لأوَّل مرَّةٍ فى ((ليدن)) سنة ١٩١٣ ـ ١٩١٦م بعناية يُوسف هِلْ ؛ ثُمَّ طُبِعَ الكتاب بعد ذلك مرَّات عدَّة ؛ منها طبعة إمام الأدب وشيخُ العربيَّة العلاَّمة أبى فهر محمود محمد شاكر ؛ والتى امتازت بحواشٍ اشتملت على تكملات لنصوص ابن سلاَّم من مصادر الأدب الأُولى.

ثم:

كان ابن سلاَّم من أهل جيلٍ يُحسنون اختيار ألفاظهم للدِّلالة على معانيهم ومقاصدهم ؛ لا يعمدون إلى اختيار ألفاظ الثناء ليضعوها فى غير موضعها ؛ فجاء عنوان كتابه خير دليل لرؤيته النقديَّة التى تبلورت فى أقوالٍ ساقها فى مُقدِّمته.

ثـــــــــم :

أما بالنسبة لعُنوان الكتاب : ((طبقات فُحُول الشُّعراء)) ؛ فإنه أول الدِّلالات الواضحة والإشارات الجليَّة لرؤية ابن سلاَّم النقديَّة ؛ فكلمة ((طبقات)) هى جمع ((طبقة)) ؛ ومادتها ((طَبَقَ)) تؤول أكثر معانيها فى ((لسان العرب)) إلى تماثُل شيئين ؛ إذا وضعتَ أحدهما على الآخر ساواه وكانا على حَذْوٍ واحدٍ ؛ وسمَّوا كُلَّ ما غطَّى شيئاً ((طبقاً)) ؛ لأنه لا يُغطِّيه حتى يكون مُساوياً له ؛ ثم لا يغطيه حتى يكون فوقه ؛ فسمَّوا مراتب الناس ومنازل بعضهم فوق بعضٍ ((طبقات)) ؛ ولمَّا كانت كُلُّ مرتبةٍ من المراتب لها حالٌ ومذهبٌ سمَّوا

الحال المميزة نفسها ((طبقة)) ؛ وهذا المعنى قصد إليه المُصنِّف ـ رحمه الله ـ قصداً باختياره لهذا العُنوان ؛ حيث يقول :

﴿ ففصَّلنا الشُّعراء من أهل الجاهليَّة والإسلام ؛ والمُخضرمين الذين كانوا فى الجاهليَّة وأدركوا الإسلامَ ؛ فأنزلناهم منازلهم. ﴾ .

فدلَّ هذا على منهجٍ نقدىٍّ ارتضاه المُصنِّف فى تأليفه لكتابه ؛ حيث يُقسِّم فيه الشُّعراء المشهورين إلى جاهليين وإسلاميين ومُخضرمين .

قال ـ رَحِمَهُ الله ـ :

﴿ فاقتصرنا من الفُحُول المشهورين على أربعين شاعراً ؛ فألَّفنا من تشابه شعرُهُ منهم إلى نُظرائه ؛ فوجدناهم عشر طبقات ؛ أربعة رهطٍ ؛ كُلُّ طبقة ؛ مُتكافئين مُعتدلين. ﴾.

ـ المنهج النقدىُّ لابن سلاَّم فى تناوله للعرب وأشعارها :

أ ـ تقسيمه للشُّعراء إلى ثلاثة أصناف :

صنَّفَ ابنُ سلاَّم الجُمحىُّ ـ رحمه الله ـ فُحُول الشُّعراءِ إلى ثلاثة أصناف رئيسة :

١ ـ شُعراء الجاهليَّة .

٢ ـ شُعراء الإسلام .

٣ ـ الشُّعراء المُخضرمون .

اصطفى المُصنِّف عدداً من الشُّعراء الفُحُول المشهورين المعروفين ؛ ثم صنَّفهم تبعاً للأصناف الثلاثة السابقة الذِّكْر ؛ ثم عاد مرَّةً أُخرى فاصطفى من هؤلاء الفُحُول أربعين شاعراً فى الجاهلية ؛ وأربعين شاعراً فى الإسلام .

ب ـ تقسيمه للشُّعراء تبعاً للأغراض الشِّعريَّة :

لفت المُصنِّف ـ رَحِمَهُ الله ـ النظر إلى التصنيف تبعاً للأغراض الشعريَّة ؛ فنجده قد خص الشُّعراء الذين اشتهروا بالمراثى ؛ فجعل أربعة شُعراء فى طبقة أصحاب المراثى .

ج ـ بعض الإشارات النقدية فى مُقدِّمة ابن سلاَّم الجُمحىِّ :

أشار المُصنِّف ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ فى أوَّلِ مُقدِّمتهِ إلى قضيَّةٍ من الخُطُورَةِ والأهميَّةِ بمكان ؛ وهى قضيَّة الانتحال ؛ فتحَ بابها ؛ فما أُغْلِقَت لِقُرُونٍ طُوال ؛ وَصَوابَاً قد فعل ... ؛ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلاَّم :

« وفى الشِّعْر مَصْنُوعٌ مُفتعلٌ مَوْضُوعٌ كثيرٌ ؛ لا خير فِيهِ ؛ وَلا حجَّة فى عَرَبِيَّة ؛ وَلا أدب يُسْتَفَاد ؛ وَلا معنىً يُسْتَخْرج ؛ وَلا مَثَلٌ يُضْرب ؛ وَلا مديحٌ رائع ؛ وَلا هجاءٌ مُقْذِع ؛ وَلا فَخرٌ مُعْجِب ؛ وَلا نسيبٌ مُستطرف .

وَقد تداوله قومٌ من كتابٍ إِلَى كتاب ؛ لم يأخذوه عَن أهل البَادِيَة ؛ وَلم يعرضوه على العُلمَاء .

وَلَيْسَ لأحدٍ إِذا أجمع أهل العلم وَالرِّوَايَة الصَّحِيحَة على إِبْطَال شئٍ مِنْهُ أَن يُقبل من صحيفَةٍ ؛ وَلا يُرْوى عَن صُحَفِىٍّ .

وَقد اختلف العُلمَاء بعدُ فِى بعض الشِّعْر ؛ كَمَا اختلفت فِى سَائِر الأَشْيَاء ؛

فَأَمَّا مَا اتَّفقُوا عَلَيْهِ ؛ فَلَيْسَ لأحدٍ أَن يخرج مِنْهُ .

وللشِّعر صناعَةٌ وثقافةٌ يعرفهَا أهلُ العلم كَسَائِر أَصْنَاف العلم والصناعات ؛ مِنْهَا مَا تثقفه العين ؛ وَمِنْهَا مَا تثقفه الأُذُن ؛ وَمِنْهَا مَا تثقفه اليَد ؛ وَمِنْهَا مَا يثقفه اللِّسَان .

من ذَلِك اللُّؤْلُؤ والياقوت ؛ لا تعرفه بِصفةٍ وَلا وزنٍ دُون المُعاينة مِمَّن يُبصره ؛ وَمِن ذَلِك الجهبذة بالدِّينار وَالدِّرْهَم ؛ لا تعرف جودتهما بلونٍ وَلا مسٍّ وَلا طرازٍ وَلا وَسْمٍ وَلا صفةٍ ؛ ويعرفه النَّاقِدُ عِنْدَ المُعاينة ؛ فَيعرف بُهْرُجهَا وزائفها وستُّوقها ومفرغها ؛ وَمِنْه الْبَصَر بغريب النَّخل ؛ وَالْبَصَر بأنواع الْمَتَاع وضروبه وَاخْتِلاف بِلاده مَعَ تشابه لَونه ومسِّه وذرعه ؛ حَتَّى يُضَاف كُلُّ صنفٍ إِلَى بَلَده الَّذِى خرج مِنْهُ .

وَكَذَلِكَ بصر الرَّقِيق ؛ فتُوصف الْجَارِيَة ؛ فَيُقَال : ناصعة اللَّوْن ؛ جَيِّدَة الشَّطب ؛ نقيَّة الثغر ؛ حَسَنَة العين وَالأنف ؛ جَيِّدَة النُّهُود ؛ ظريفة اللِّسَان ؛ وَارِدَة الشَّعْر ؛ فَتكون فِى هَذِه الصِّفة بمئة دِينَار وبمئتى دِينَار ؛ وَتَكون أُخْرَى بِألف دِينَارٍ وَأكْثر ؛ وَلا يجد واصفها مزيداً على هَذِه الصِّفة .

وتُوصف الدَّابَّة ؛ فَيُقَال : خَفِيف العَنَان ؛ لَيِّن الظَّهْر ؛ شَدِيد الْحَافِر ؛ فَتىُّ السِّنِّ ؛ نقىٌّ من العُيُوب ؛ فَيكون بِخَمْسِينَ دِينَاراً أَو نَحْوهَا ؛ وَتَكون أُخْرَى بمئتى دِينَار وَأكْثر ؛ وَتَكون هَذِه صفتهَا .

وَيُقَال للرَّجُل وَالْمَرْأَة فى القِرَاءَة والغِنَاء : إِنَّه لَندىُّ الحَلْق ؛ طَلُّ الصَّوْت ؛ طَوِيل النَّفَس ؛ مُصِيبٌ للحن ؛ ويُوصف الآخر بِهَذِهِ الصِّفة ؛ وَبَينهمَا بَوْنٌ

بعيدٌ ؛ يعرف ذَلِك العُلمَاء عِنْدَ المُعاينة وَالاسْتِمَاع لَهُ بِلا صفةٍ ينتهى إِلَيْهَا وَلا علمٍ يُوقف عَلَيْهِ .

وَإِنَّ كَثْرَة المُدارسة لتُعدى عَلى الْعلم بِهِ .

فَكَذَلِك الشِّعْر ؛ يعلمهُ أهلُ الْعلم بِهِ .

قَالَ مُحَمَّد ؛ قَالَ خَلاَّد بن يزِيد الباهلىُّ لخلف بن حَيَّان أَبى مُحرز ـ وَكَانَ خَلاَّد حَسَنَ العلم بالشِّعرِ يرويهِ ويقوله ـ : بأىِّ شئٍ ترد هَذِه الاشعار الَّتِى تروى ؟ ؛ قَالَ لَهُ : هَل فِيهَا مَا تعلم أَنْت أَنه مَصْنُوعٌ لا خير فِيهِ ؟ ؛ قَال : نعم ؛ قَال : أفتعلم فِى النَّاسِ من هُوَ أعلم بالشِّعر مِنْك ؟ ؛ قَال : نعم ؛ قَال : فَلا تُنكر أَن يعلمُوا من ذَلِك أَكثر مِمَّا تعلمه أَنْت .

وَقَالَ قَائِلٌ لخلف : إِذا سَمِعتُ أَنا بالشِّعر أستحسنه فَمَا أُبالى مَا قُلتَ أَنْت فِيهِ وَأَصْحَابك !! .

قَال : إِذا أخذت درهماً فاستحسنته ؛ فَقَالَ لَك الصَّرَّاف إِنَّه ردئ ؛ فَهَل ينفعك استحسانك إِيَّاه ؟!! .

وَكَانَ مِمَّن أفسد الشِّعْرَ وهجَّنهُ وَحمل كُلَّ غُثاءٍ مِنْهُ : مُحَمَّد بن إِسْحَاق بن يسَار مولى آل مخرمَة بن المطلب بن عبد منَاف ؛ وَكَانَ من عُلَمَاء النَّاس بالسِّير ؛ قَالَ الزُّهرىُّ : لا يزَال فى النَّاس علمٌ مَا بقىَ مولى آل مخرمَة .

وَكَانَ أَكثر علمه بالمغازى وَالسِّير وَغير ذَلِك ؛ فَقَبِلَ النَّاسُ عَنهُ الأَشْعَار ؛ وَكَانَ يعْتَذرُ مِنْهَا وَيَقُول : لا علم لى بالشِّعر ؛ أُتِينَا بِهِ فأحمله .

وَلم يكن ذَلِك لَهُ عذراً !! .

فَكتب فِي السِّير أشعار الرِّجَال الذين لم يَقُولُوا شعراً قط !! ؛ وأشعار النِّسَاء فضلاً عَن الرِّجَال !! ؛ ثُمَّ جَاوز ذَلِك إِلَى عَاد وَثَمُود فَكتب لَهُم أشعاراً كَثِيرَةً وَلَيْسَ بِشعرٍ ؛ إِنَّمَا هُوَ كَلامٌ مُؤلَّفٌ مَعْقُودٌ بقواف !! .

أَفلا يرجع إِلَى نَفسه فَيَقُول : من حمل هَذَا الشِّعْر وَمن أَدَّاهُ مُنْذُ آلاف من السنين ؟!! .

... ؛ قَالَ يُونُس بن حبيب : أول من تكلَّم بِالْعَرَبِيَّةِ ونسىَ لِسَان أَبِيه : إِسْمَاعِيل ابن إِبْرَاهِيم ـ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمَا ـ .

... ؛ وَقَالَ أَبُو عَمْرو بن العَلاء فِى ذَلِك : مَا لِسَان حمير وأقاصى اليمن اليَوْم بلساننا وَلا عربيَّتهم بعربيتنا ؛ فَكيف بِمَا عَلى عهد عَاد وَثَمُود ؛ مَعَ تداعيه ووهيه ؟!! .

فَلَو كَانَ الشِّعْر مثل مَا وُضِعَ لابْنِ إِسْحَاق وَمثل مَا روى الصُّحفيُّون ؛ مَا كَانَت إِلَيْهِ حَاجَةٌ ؛ وَلا فِيهِ دَلِيلٌ على علم .» .

ثُمَّ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلاَّم :

« وَكَانَ الشِّعْر فى الْجَاهِلِيَّة عِنْدَ الْعَرَب ديوَان علمهم ومُنتهى حُكمهم ؛ بِهِ يَأْخُذُون ؛ وَإِلَيْهِ يصيرون .

قَالَ ابْنُ سَلاَّم : قَالَ ابْنُ عون ؛ عَن ابْنِ سِيرِين ؛ قَالَ : قَالَ عُمر بن الْخطَّاب : كَانَ الشِّعْر علم قومٍ لم يكن لَهُم علمٌ أصح مِنْهُ ؛ فجَاء الإِسْلامُ ؛ فتشاغلت عَنهُ الْعَرَبُ ؛ وتشاغلوا بِالجِهَادِ وغزو فَارس وَالرُّوم ؛ وَلَهَت عَن الشِّعْر وَرِوَايَته ؛ فَلَمَّا كَثُرَ الإِسْلام ؛ وَجَاءَت الفُتُوح ؛ واطمأنَّت العَرَبُ بالأمصار :

راجعوا رِوَايَة الشِّعْر ؛ فَلم يؤولوا إِلَى ديوَانٍ مُدَوَّنٍ ؛ وَلا كتابٍ مَكْتُوبٍ ؛ وألفوا ذَلِك وَقد هلك من العَرَب من هلك بِالْمَوْتِ وَالقَتْل ؛ فحفظوا أقلَّ ذَلِك ؛ وَذهب عَلَيْهِم مِنْهُ كثير .

وَقد كَانَ عِنْدَ النُّعْمَان بنِ الْمُنْذر مِنْهُ ديوَانٌ فِيهِ أشعار الفُحُولِ وَمَا مُدِحَ هُوَ وَأهلُ بَيته بِهِ ؛ صَار ذَلِك إِلَى بنى مَرْوَان .

قَالَ يُونُس بنُ حبيب : قَالَ أَبُو عَمْرو بن العَلاء : مَا انْتهى إِلَيْكُم مِمَّا قَالَت العَرَبُ إِلاَّ أَقَلَّهُ ؛ وَلَو جَاءَكُم وافراً ؛ لجاءكم علمٌ وَشعرٌ كثير .

وَمِمَّا يدلُّ على ذهَاب الشِّعْر وسُقُوطه : قِلَّةُ مَا بقىَ بأيدى الرُّوَاة الْمُصحِّحين لِطَرَفَة وَعبيد ؛ اللذين صَحَّ لَهما قصائد بِقدر عشر .

وَإِن لم يكن لَهما غيرهنَّ ؛ فَلَيْسَ موضعهما حَيْثُ وُضِعَا من الشُّهْرَة والتَّقدمة ؛ وَإِن كَانَ مَا يُرْوى من الغُثاء لَهما ؛ فَلَيْسَ يستحقَّان مكانهما على أَفْوَاه الرُّوَاة !! .

ونرى أَن غَيرهمَا قد سقط من كَلامه كَلامٌ كثيرٌ ؛ غير أَن الذى نالهما من ذَلِك أَكثر .

وَكَانَا أقدم الفُحُول ؛ فَلَعَلَّ ذَلِك لذاك .

فَلَمَّا قلَّ كَلامُهُمَا ؛ حُمِلَ عَلَيْهِمَا حَمْلٌ كثير . ﴾ .

ثُمَّ قَال :

﴿ فَلَمَّا راجعت العَرَبُ رِوَايَة الشِّعْر وَذِكْرِ أَيَّامهَا ومآثرها ؛ اسْتَقلَّ بعضُ العشائر شعر شُعرائهم وَمَا ذهب من ذكر وقائعهم .

وَكَانَ قومٌ قلَّت وقائعهم وأشعارهم ؛ فأرادوا أَن يلْحقُوا بِمن لَهُ الوقائع والأشعار ؛ فَقَالُوا على أَلْسِنَة شُعرائهم .

ثمَّ كَانَت الرُّوَاة بَعْدُ ؛ فزادوا فى الأَشْعَار الَّتِى قيلت .

وَلَيْسَ يُشْكَلُ على أهل العلم زِيَادَة الرُّوَاة وَلا مَا وضعُوا وَلا مَا وضع المُولَّدُون ؛ وَإِنَّمَا عَضُلَ بهم أَن يَقُول الرَّجُل من أهل البَادِيَة من ولد الشُّعَرَاء أَو الرَّجُل لَيْسَ من ولدهم ؛ فيُشْكَل ذَلِك بعض الإِشْكَال .

... ؛ وَكَانَ أول من جمع أشعار العَرَب وسَاق أحاديثها : حَمَّادُ الرَّاوية .

وَكَانَ غير موثوقٍ بِهِ ؛ وَكَانَ ينحل شعر الرَّجُل غيره ؛ وينحله غير شعره ؛ وَيزِيد فِى الأَشْعَار .).

إِذَن ؛ كانت هناك أسبابٌ عِدَّةٌ نتج عنها مثل هذا الشِّعر المنحول على الشُّعراء الجاهليين... ؛ من هذه الأسباب :

أ ـ تدخُّل أُناسٍ لا علم لهم بالشِّعر فى جمعه وتدوينه .

ب ـ تكثُّر بعض القبائل وتزيُّدها فى أشعارها ؛ لتعتاض به عمَّا فقدته بعد أن راجعت الرِّواية ؛ وخاصة تلك القبائل التى قلَّت وقائعها وأشعارها .

ج ـ ذَهَابُ الشِّعر ؛ فدفع ذلك إلى نَحْلِ شعرٍ على فطاحل ممَّن قلَّ ورود شعرٍ لهـــم .

د ـ التنافُس العلميُّ بين مدرستى الكُوفة والبصرة ؛ وكان من مظاهر هذا التنافُس وجُود فئةٍ قليلةٍ بين رُواة المدرستين حملهم التنافس إلى تزييف بعض ما حملوه من مادَّةٍ شعريَّةٍ صالحة لأن تكون أساساً للدَّرسِ اللُّغوىِّ .

ـ النقد والناقد الأدبى عند ابن سلام الجمحى :

تبلورت فكرة النقد والناقد عند المُصنِّف فيما أورده حول صناعة الشِّعر وأهمية النَّاقد : ﴿ وللشِّعر صناعَةٌ وثقافةٌ يعرفهَا أهلُ العلم كَسَائِر أَصْنَاف العلم والصناعات ؛ مِنْهَا مَا تثقفه العين ؛ وَمِنْهَا مَا تثقفه الأُذُن ؛ وَمِنْهَا مَا تثقفه اليَد ؛ وَمِنْهَا مَا يثقفه اللِّسَان .﴾ .

وأما بالنسبة إلى الناقد الأدبيِّ الحاذق : ﴿ قَالَ مُحَمَّد ؛ قَالَ خَلاَّد بن يزِيد الباهليُّ لخلف بن حَيَّان أَبى مُحرز ـ وَكَانَ خَلاَّد حَسَنَ العلم بالشِّعرِ يرويهِ ويقوله ـ : بأىِّ شئٍ ترد هَذِه الاشعار الَّتِى تروى ؟ ؛ قَالَ لَهُ : هَل فِيهَا مَا تعلم أَنْت أَنه مَصْنُوعٌ لا خير فِيهِ ؟ ؛ قَال : نعم ؛ قَال : أفتعلم فِى النَّاسِ من هُوَ أعلم بالشِّعر مِنْك ؟ ؛ قَال : نعم ؛ قَال : فَلا تُنكر أَن يعلمُوا من ذَلِك أَكثر مِمَّا تعلمه أَنْت .

وَقَالَ قَائِلٌ لخلف : إِذا سَمِعتُ أَنا بالشِّعر أستحسنه فَمَا أُبالى مَا قلتَ أَنْت فِيهِ وَأَصْحَابك !! .

قَال : إِذا أخذت درهماً فاستحسنته ؛ فَقَالَ لَك الصَّرَّاف إِنَّه ردئ ؛ فَهَل ينفعك استحسانك إِيَّاه ؟!! .﴾ .

.....

ثم :

ـ مُحَمَّدُ بْنُ سَلاَّم ... وَالمَنْهَجُ التَّارِيخِىُّ :

قَسَّمَ ابْنُ سَلاَّم الشُّعراء إلى :

أ ـ طبقةُ الجاهليين .

ب ـ طبقةُ أصحابِ المراثى .

ج ـ طبقةُ الإسلاميين .

فهذا التَّقسيمُ يستندُ إلى الأُسُسِ الثَّلاثة :

أ ـ الزَّمان .

ب ـ المكان .

ج ـ الجنس .

تتضحُ نظرتهُ إلى عُنصُر الزَّمان : فى تقسيمهِ الشُّعراء إلى جاهليين وإسلاميين .

وإلى عُنصُر المكان : فى جَعْلِهِ ((طبقة لشُعراء القُرى)) .

وَإلى عُنصُر الجنس : ((طبقة شُعراء اليهود)) .

ثم ... ؛ تجاوزَ المنهجَ التَّاريخىَّ ؛ فأيَّدهُ بأصلٍ ومقياسٍ رابع ؛ وهو :

د ـ عُنصُر الجودةِ الفنيَّة.

وهىَ تتمثَّلُ عندهُ فى : كثرة الشِّعر ؛ أو تنوُّع الأغراض ؛ أو وجُود البواعث التى تحملُ على قولِ الشِّعر ؛ أو قُوَّة الطَّبع وجزالة الشِّعر.

٣ـ ابْنُ قُتَيْبَة الدِّينَوَرِىُّ ((ت ٢٧٦هـ))

وَكِتَابُهُ ((الشِّعْر وَالشُّعَرَاء))

ـ تَرْجَمَةُ المُصَنِّف :

قَالَ أبو العبَّاس شمس الدِّين أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبى بكر بن

خَلِّكَان البرمكىُّ الإربلىُّ ((ت ٦٨١هـ)) فى ﴿ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان ﴾ :

﴿ ابن قُتيبة : أبو محمد عبد الله بن مُسلم بن قُتيبة الدينورىُّ ـ وقيل : المروزىُّ ـ النَّحوىُّ ؛ اللُّغوىُّ .

صاحب كتاب ((المعارف)) و ((أدب الكاتب)) .

كان فاضلاً ثقةً ؛ سكن بغداد ؛ وحدَّث بها عن : إسحاق بن راهويه ؛ وأبى إسحاق إبراهيم بن سُفيان بن سُليمان بن أبى بكر بن عبد الرَّحمن بن زياد ابن أبيه الزِّيادىِّ ؛ وأبى حاتم السجستانىِّ ؛ وتلك الطبقة .

وروى عنه : ابنه أحمد ؛ وابن دُرستُويه الفارسىُّ .

وتصانيفه كُلُّها مُفيدة ؛ منها ما تقدَّم ذكره ؛ ومنها : ((غريب القُرآن الكريم)) و ((غريب الحديث)) و ((عُيُون الأخبار)) و ((مُشكل القُرآن)) و ((مُشكل الحديث)) و ((طبقات الشُّعراء)) و ((الأشربة)) و ((إصلاح الغلط)) و ((كتاب التقفية)) و ((كتاب الخيل)) و ((كتاب إعراب القراءات)) و ((كتاب الأنواء)) و ((كتاب المسائل والجوابات)) و ((كتاب المَيْسِر وَالقِدَاح)) ؛ وغير ذلك .

وأقرأ كُتُبه ببغداد إلى حين وفاته .

وقيل أن أباه مروزىٌّ ؛ وأما هو فمولده ببغداد ـ وقيل بالكُوفة ـ ؛ وأقام بالدِّينورِ مُدَّةً قاضياً ؛ فنُسِبَ إليها .

وكانت ولادته سنة ثلاث عشرة ومائتين ؛ وتوفى فى ذى القعدة سنة

سبعين ؛ وقيل سنة إحدى وسبعين ؛ وقيل أول ليلة فى رجب ؛ وقيل منتصف رجب سنة ست وسبعين ومائتين .

والأخيرُ أصحُّ الأقوال .

وكانت وفاته فجأة ؛ صاح صيحةً سُمِعَت من بُعْدٍ !! ؛ ثُمَّ أُغْمِيَ عليه ومات .

وقيل أكل هريسة ؛ فأصابه حرارة ؛ ثم صاح صيحةً شديدةً ؛ ثم أُغمى عليه إلى وقت الظُّهر ؛ ثم اضطرب ساعة ؛ ثم هدأ ؛ فما زال يتشهَّد إلى وقت السَّحَر ؛ ثم مات رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى .

وكان ولده أبو جعفر أحمد بن عبد الله المذكور فقيهاً ؛ وروى عن أبيه كُتُبه المُصنَّفة كلها ؛ وتولى القضاء بمصر ؛ وقدمها فى ثامن عشر جُمادى الآخرة سنة إحدى وعشرين وثلثمائة ؛ توفى بها فى شهر ربيع الأول سنة اثنتين وعشرين وثلثمائة وهو على القضاء ؛ ومولده ببغداد .

والناس يقُولون : إن أكثر أهل العلم يقولون : إن « أدب الكاتب » خُطبةٌ بلا كتاب ؛ و « إصلاح المنطق » كتابٌ بلا خُطبة .

وهذا فيه نوع تعصُّبٍ عليه !! ؛ فإن « أدب الكاتب » قد حوى من كُلِّ شىءٍ ؛ وهو مُفنَّن ؛ وما أظنُّ حملهم على هذا القول إلاَّ أن الخُطبة طويلة ؛ و « الإصلاح » بغير خُطبة .

وقيل أنه صنَّفَ هذا الكتاب لأبى الحسن عُبَيْدِ الله بن يحيى بن خاقان وزير المعتمد على الله بن المتوكل على الله الخليفة العبَّاسىِّ .

وقد شرح هذا الكتاب أبو محمد بن السيد البطليوسىُّ شرحاً مُستوفى ؛ ونبَّه

على مواضع الغلط منه ؛ وفيه دلالةٌ على كثرة اطِّلاع الرَّجُل ؛ وسمَّاه : « الاقتضاب فى شرح أدب الكُتَّاب » .

و : قُتَيْبَة : بضم القاف ؛ وفتح التاء المثناة من فوقها ؛ وسُكُون الياء المثناة من تحتها ؛ وبعدها باء مُوحَّدة ؛ ثم هاء ساكنة ؛ وهى تصغير قِتبة ـ بكسر القاف ـ ؛ وهى واحدة الأقتاب ؛ والأقتاب : الأمعاء ؛ وبها سُمِّىَ الرَّجُل ؛ والنسبة إليه : قُتَبِىٌّ .

والدِّينَوَرِىُّ : بكسر الدَّال المُهملة ؛ وقال السِّمعانىُّ : بفتحها ؛ وليس بصحيح ؛ وبسكون الياء المثناة من تحتها ؛ وفتح النُّون والواو ؛ وبعدها راء ؛ هذه النسبة إلى دِينَوَر ؛ وهى بلدةٌ من بلاد الجبل عند قرميسين .

خرج منها خلقٌ كثير.» .(١).

قُلْتُ : وقد ترجمهُ المُؤرِّخُ الكبير شمسُ الدِّين الذَّهبىُّ فى « سير أعلام النُّبلاء » ؛ ومِمَّا قالهُ هُناك :

« ابْنُ قُتَيْبَةَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بنُ مُسْلِمٍ الدِّيْنَوَرِىُّ .

العَلاَّمَةُ الكَبِيْرُ ؛ ذُو الفُنُونِ ؛ الكَاتِبُ ؛ صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ .

نَزَلَ بَغْدَادَ ؛ وَصَنَّفَ وَجَمَعَ ؛ وَبَعُدَ صِيْتُهُ .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيبُ : كَانَ ثِقَةً دَيِّنَاً فَاضِلاً .

ذِكْرُ تَصَانِيفِهِ : (غَرِيبُ القُرْآنِ) ؛ (غَرِيبُ الحَدِيثِ) ؛ كِتَابُ (المَعَارِفِ) ؛ كِتَابُ (مُشْكِلِ القُرْآنِ) ؛ كِتَابُ (مُشْكِلِ الحَدِيثِ) ؛ كِتَابُ (أَدَبِ الكَاتِبِ) ؛ كِتَابُ

(١) ـ تحقيق إحسان عبَّاس ؛ نُسخة دار صادر ؛ بيروت ؛ [ج٣/ ٤٢ ـ ٤٤] .

(عُيُوْنِ الأَخْبَارِ) ؛ كِتَابُ (طَبَقَاتِ الشُّعَرَاءِ) ؛ كِتَابُ (إِصْلاَحِ الغَلَطِ) ؛ كِتَابُ (الفَرَسِ) ؛ كِتَابُ (الهَجْو) ؛ كِتَابُ (المَسَائِلِ) ؛ كِتَابُ (أَعْلاَمِ النُّبُوَّةِ) ؛ كِتَابُ (المَيْسِرِ) ؛ كِتَابُ (الإِبلِ) ؛ كِتَابُ (الوَحْشِ) ؛ كِتَابُ (الرُّؤيَا) ؛ كِتَابُ (الفِقْهِ) ؛ كِتَابُ (معَانِى الشِّعْرِ) ؛ كِتَابُ (جَامِعِ النَّحْوِ) ؛ كِتَابُ (الصِّيَامِ) ؛ كِتَابُ (أَدَبِ القَاضِى) ؛ كِتَابُ (الرَّدّ عَلَى مَن يَقُولُ بِخَلْقِ القُرْآنِ) ؛ كِتَابُ (إِعْرَابِ القُرْآنِ) كِتَابُ (القِرَاءاتِ) ؛ كِتَابُ (الأَنوَاءِ) ؛ كِتَابُ (التَّسْوِيَة بَيْنَ العَرَبِ وَالعَجَمِ) ؛ كِتَابُ (الأَشرِبَةِ) .

وَقَدْ وَلِىَ قَضَاءَ الدِّينَوَر ؛ وَكَانَ رَأْساً فِى : عِلْمِ اللِّسَانِ العَرَبِىِّ ؛ وَالأَخْبَارِ ؛ وَأَيَّامِ النَّاسِ .

وَقَالَ أَبو بَكْرٍ البَيْهَقِىُّ : كَانَ يَرَى رَأْىَ الكَرَّامِيَّةِ .

وَنَقَلَ صَاحِبُ (مِرْآةِ الزَّمَانِ) بِلاَ إِسْنَادٍ عَنِ الدَّارَقُطْنِىِّ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ ابْنُ قُتَيْبَةَ يَمِيْلُ إِلَى التَّشْبِيهِ .

قُلْتُ : هَذَا لَمْ يَصِح ؛ وَإِنْ صَحَّ عَنْهُ ؛ فَسُحْقاً لَهُ !! ؛ فَمَا فِى الدِّينِ مُحَابَاةٌ .

وَقَالَ مَسْعُوْدٌ السِّجْزِىُّ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ الحَاكِم يَقُولُ : أَجْمَعَتِ الأُمَّةُ عَلَى أَنَّ القُتَبِىَّ كَذَّابٌ .

قُلْتُ : هَذِهِ مُجَازَفَةٌ وَقِلَّةُ وَرَعٍ !! ؛ فَمَا عَلِمْتُ أَحَداً اتَّهَمَهُ بِالكَذِبِ قَبْلَ هَذِهِ القَوْلَة !! ؛ بَلْ قَالَ الخَطِيبُ : إِنَّهُ ثِقَةٌ .

وَقَدْ أَنْبَأَنِى أَحْمَدُ بنُ سَلاَمَةَ ؛ عَن حَمَّادٍ الحَرَّانِىِّ أَنَّهُ سَمِعَ السِّلَفِىَّ يُنْكِرُ عَلَى الحَاكِمِ فِى قَوْلِهِ : لاَ تَجُوْزُ الرِّوَايَةُ عَنِ ابْنِ قُتَيْبَة .

وَيَقُولُ: ابْنُ قُتَيْبَةَ مِنَ الثِّقَاتِ؛ وَأَهْلِ السُّنَّةِ.

ثُمَّ قَال: لَكِنَّ الحَاكِمَ قَصْدُهُ لأَجْلِ المَذْهَبِ.

قُلْتُ: عَهْدِى بِالحَاكِمِ يَمِيلُ إِلَى الكَرَّامِيَّةِ؛ ثُمَّ مَا رَأَيْتُ لأَبِى مُحَمَّدٍ فِى كِتَابِ (مُشْكِلِ الحَدِيثِ) مَا يُخَالِفُ طَرِيقَةَ المُثْبِتَةِ وَالحَنَابِلَةِ؛ وَمِن أَنَّ أَخْبَارَ الصِّفَاتِ تُمَرُّ وَلاَ تُتَأَوَّلُ؛ فَاللهُ أَعْلَمُ.

وَكَانَ ابْنُهُ أَحْمَدُ حُفَظَةً؛ فَحَفِظَ مُصَنَّفَاتِ أَبِيْهِ؛ وَحَدَّثَ بِهَا بِمِصْرَ لَمَّا وَلِىَ قَضَاءَهَا مِن حِفْظِهِ؛ وَاجتَمَعَ لِسَمَاعِهَا الخَلْقُ سَنَةَ نَيِّفٍ وَعِشْرِينَ وَثَلاَثِ مائَة؛ وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّ وَالِدَهُ أَبَا مُحَمَّدٍ لَقَّنَهُ إِيَّاهَا.

وَمَا أَحسَنَ قَوْلَ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّاد ـ الَّذِى سَمِعنَاهُ بِأَصَحِّ إِسْنَاد ـ؛ عَن مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ التِّرْمِذِىِّ؛ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُوْل:

مَن شَبَّهَ اللهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ؛ وَمَن أَنْكَرَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ؛ وَلَيْسَ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَلاَ رَسُولَهُ تَشْبِيهاً.

قُلْتُ: أَرَادَ أَنَّ الصِّفَاتَ تَابِعَةٌ لِلمَوْصُوفِ؛ فَإِذَا كَانَ المَوْصُوفُ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ ﴾ ـ [الشُّوْرَى: ١١] ـ: فِى ذَاتِهِ المُقَدَّسَةِ؛ فَكَذَلِكَ صِفَاتُهُ لاَ مِثْلَ لَهَا؛ إِذ لاَ فَرْقَ بَيْنَ القَوْلِ فِى الذَّاتِ وَالقَوْلِ فِى الصِّفَات.

وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ.

وَالرَّجُلُ لَيْسَ بِصَاحِبِ حَدِيثٍ؛ وَإِنَّمَا هُوَ مِن كِبَارِ العُلَمَاءِ المَشْهُورِين؛ عِنْدَهُ فُنُونٌ جَمَّةٌ؛ وَعُلُومٌ مُهِمَّةٌ.﴾. (١).

---

(١) ـ ((سِير أعلام النُّبلاء)) ؛[ج١٣ / ٢٩٦ ـ ٣٠٢]ـ نُسخة مؤسَّسة الرِّسالة ـ.

.....

ـ «الشِّعْرُ وَالشُّعَرَاء» ... وَطَبْعَتُهُ المُتَدَاوَلَة

ـ نُسْخَةُ العَلاَّمَةُ أَحْمَد محُمَّد شَاكِر

قَالَ المُحَقِّقُ ـ طَيَّبَ اللهُ ثَرَاه ـ :

﴿ الحمد لله رَبِّ العالمين ؛ والصلاة والسَّلام على أشرف المرسلين .

هذه طبعتى الثانية لكتاب « الشِّعر والشُّعراء لابن قُتيبة » .

وقد كُنتُ طبعته من قبل بتحقيقى وشرحى ؛ بين سنتى ١٣٦٤ هـ ـ ١٣٦٩ هـ فى دار إحياء الكُتُب العربيَّة للسَّيِّد عيسى الحلبى وشركائه ؛ ثم نفدت طبعته مُنذ سنين ؛ وطلبه العُلماء والأُدباء ؛ فعزَّ عليهم أن يقتنوه .

وكان قد صدر فى مُجلَّدين .

وكُنتُ عقب تمام المُجلَّد الأوَّل طلبت من الأُستاذ الأديب « السيد أحمد صقر » أن ينقده فى مجلة « الكتاب » التى كانت تُصدرها دار المعارف بمصر ؛ وكذلك عقب تمام المجلد الثانى ؛ فنشر نقده للمجلد الأول فى الجزء الثامن من مجلدها الثانى « عدد جُمادى الآخرة سنة ١٣٦٥ هـ / يونية سنة ١٩٤٦ م » ؛ ونشر نقده للمجلد الثانى فى الجزء العاشر من سنتها الخامسة « عدد صفر سنة ١٣٧٠ هـ/ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م » ؛ ثم عقَّبت على مقاليه فى الجزء الرابع من سنتها السادسة « عدد جُمادى الآخرة سنة ١٣٧٠هـ/ أبريل سنة ١٩٥١ م » .

وقد رأيتُ ـ وأنا بصدد إعادة طبع الكتاب ـ أن أُثبت هُنا فى مُقدِّمته نَصَّ

مقالى الأستاذ (السيد صقر) فى نقد الكتاب حرفيًّا دُون تصرُّف ؛ إلا أنى حذفت من آخر مقاله الثانى نقده للقسم الذى حقَّقه أخى العلاَّمة الأُستاذ عبد السلام هارون فى آخر الكتاب حين كنت غائباً فى الحجاز ؛ وهو من ص ٨٠٣ إلى آخر الكتاب ص ٨٦١ فى طبعتنا الأولى ـ أى من الفقرة : ١٥٣٥ فى هذه الطبعة ـ ؛ لأنه ليس من حقّى نشره وهو مُتعلّقٌ بغيرى .

ثُمَّ أُثبت نص كلمتى فى التعقيب على النقد ؛ للقارئ يرى فيه رأيه ؛ فيقبل منه ما يقبل ؛ ويرفض منه ما يرفض ؛ فما يكون لى على الناس من سُلطانٍ أفرض به رأيى عليهم ؛ وما كان هذا من أخلاق العُلماء .

وسيجد القارئ أن كثيراً من نقد الأُستاذ السيد صقر ما هو إلا تحكُّمٌ وافتئاتٌ على ابن قُتيبة أو غيره دُون دليلٍ مُرجِّح !! ؛ فنجده كثيراً ما يذكر البيت أو النَّص من كلام ابن قُتيبة ؛ ثم يزعم أن صوابه كذا ؛ دُون دليلٍ مُقنعٍ !! ؛ وأحياناً دُون نقلٍ عن مصدرٍ مُعتمدٍ !! ؛ والرِّوايات فى الشِّعر وفى نُصُوص المُتقدِّمين تختلف كثيراً ـ كما يعرف كُلُّ مُشتغلٍ بالعلم أو بالأدب ـ ؛ فمن المُصادرة والتحكُّم أن نجزم بصحَّة روايةٍ أُخرى فى كتابٍ آخرٍ دُون رواية ابن قُتيبة ؛ وقد يكون راوى تلك الرِّواية دُون ابن قُتيبة منزلةً فى العلم أو فى الثقة بروايته ؛ خُصُوصاً دواوين الشُّعراء ؛ فنجد الأستاذ السيد صقر يجزم بصحة رواية بيت بأنه فى ديوان الشاعر المنسوب إليه بنصٍّ آخر ؛ والشُّعراء ـ كما يعرف الناس ـ لم يجمعوا دواوينهم بأنفُسهم إلاَّ فى النُّدرة النَّادرة ؛ وقد يكون جامع الديوان ورَّاقاً من الورَّاقين ؛ أو عالماً مغموراً

مُتوسِّطاً لا يُوازن بابن قُتيبة وأضرابه من العُلماء ؛ فمن التجنِّى والتحكُّم أن نجزم بصحة الرِّواية لأنها فى ديوان الشاعر ؛ دُون رواية ابن قُتيبة ؛ وهو إمامٌ كبيرٌ ؛ وعالمٌ يعرف ما يقول وما ينقل .

وهذا بديهىٌّ لمن تأمَّل وعرف وأنصف .

وقد رأيت فى هذه الطبعة أن أُقَسِّم الكتاب إلى فقرات بأرقام مُتتابعة ؛ لتسهل الإشارة إلى مواضع النصوص فيه بذكر رقم الفقرة ؛ دون التقيُّد بأرقام الصحيفة فى طبعات تتعدد وتختلف فيها الصفحات .

والله الهادى إلى سواء السبيل ؛ والحمد لله رَبِّ العالمين .

الأحد ٤ شعبان سنة ١٣٧٧ هـ = ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٨ م .

كتبه أحمد محمد شاكر ـ عفا الله عنه بِمَنِّهِ ـ .

نقد الأستاذ السيد أحمد صقر

ـ النقد الأول بالجزء الأول من « الشِّعر والشُّعراء » :

[الشِّعر والشُّعراء لابن قُتيبة ـ الجُزء الأول ـ] :

وهذا كتابٌ من أرفع كُتُبِ الأدب قدراً ؛ وأنبهها ذكراً ؛ وأقدمها نشراً .

فقد طُبِعَ لأوَّلِ مرَّةٍ فى مدينة ليدن سنة ١٧٨٥ ؛ وأُعيد طبعه فيها مرة ثانية سنة ١٩٠٤ م بعناية المُستشرق الكبير « دى غويه » ؛ ثم طُبِعَ بعد ذلك فى مصر عدَّة طبعات سقيمة مبتورة كثيرة التصحيف والتحريف لا تُعَدُّ شيئاً مذكوراً بالقياس إلى طبعة ليدن الثانية ؛ لأن دى غويه قد عنى بنشره ؛ فراجع مخطوط ليدن على خمس نُسخٍ خطيَّةٍ ؛ استحضرها من : فينا ؛ وبرلين ؛

وباريس ؛ ودمشق ؛ والقاهرة .

وأثبت ما بين هذه النُّسخ من اختلافٍ فى هامش الكتاب ؛ وبذل مجهوداً كبيراً فى مُراجعة كُلِّ موضع من المواضع التى اقتبسها المُؤلِّفون من الكتاب ؛ ووضع فهرسين للأعلام والأماكن .

وظلَّت هذه الطبعة عُمدة العُلماء والباحثين إلى يومنا هذا ؛ بيد أن الحصول على نُسخةٍ منها قد أصبح مُتعذِّراً ؛ بل مُستحيلاً ؛ فتشوَّفت النُّفُوس إلى طبعةٍ جديدةٍ تُغنى عنها أو تَسُدُّ مَسَدَّهَا ؛ واستشرف الناس إلى من ينتدب نفسه للقيام بهذا العمل الخطير ؛ حتى ارتضى الأستاذ العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر أن ينهض بتلك المُهمَّةِ الشَّاقة ؛ فأصدر هذه الطبعة الجديدة التى يقول فى مُقدِّمتها :

« وخير ما ندلُّ به على منزلة هذا الكتاب من العلم ؛ وعلى فائدته للعُلماء والمُتأدِّبين : أن نُخرجهُ إخراجاً صحيحاً مُتقناً ؛ على ما أستطيع بجهدى القاصر ؛ بأنى رَجُلٌ جُلُّ اشتغالى بعُلُوم الحديث والقرآن ؛ وما أستطيع أن أزعم أنى أهلٌ لمثل هذا العمل ؛ إلاَّ أن أبذل ما فى وسعى . » .

وهذا تواضعٌ من الأستاذ ؛ فقد نشر مُنذ أزمانٍ بعيدةٍ كُتُباً عدَّةً نشراً علميَّاً مُمتازاً ؛ دلَّ به على : سعة علمه ؛ وحصافة رأيه ؛ ودقَّة نظره ؛ وعُمق فكره ؛ وأنفق فى سبيل ذلك ما أنفق من جهدٍ وفيرٍ ؛ وعافيةٍ ووقتٍ ؛ رضىَّ النَّفْس ؛ طيِّب البال ؛ حتى غدا فى طليعة الناشرين المرموقين ؛ وحسبه أنه ناشر « الرِّسالة » للشَّافعىِّ ؛ و « المُعرَّب » للجواليقىِّ .

والأستاذ نفسه يعتبر نشره مثاليًّا يُضارع نشر المُستشرقين ؛ بل يفوقه ؛ وقد صرَّح بذلك إذ يقول :

« إنما أرجو أن يجد القارئ هذا الكتاب تُحفةً من التُّحف ؛ ومثالاً يُحتذى فى التصحيح والتنقيح ؛ وأصلاً موثوقاً به حُجَّة ؛ وليعلم الناس أننا نُتقن هذه الصناعة ـ من تصحيح وفهارس ونحوهما ـ أكثر مما يُتقنه كُلُّ المُستشرقين ؛ ولا أستثنى . » .(١).

وقد اعتمد الأستاذ فى تحقيق هذا الكتاب على طبعة ليدن اعتماداً كُليًّا ؛ حتى جاءت طبعته وكأنها صُورةٌ من الأُولى ؛ إلاَّ أنه قد شرح بعض الألفاظ الغريبة شرحاً مُقَارِبًا ؛ وراجع كثيراً من النُّصوص على ما بين يديه من المصادر ؛ ودلَّ على أماكن وجُودها فى الكُتُب المختلفة ؛ ولكنه لم يثبت اختلاف الرِّوايات إلاَّ قليلاً .

ولئن كانت هذه الطبعة تمتاز بذلك ؛ إن طبعة ليدن تمتاز عنها بميزةٍ عظيمةٍ ؛ فقد حرص « دى غويه » كُلَّ الحرص على إثبات كُلِّ خلاف بين النُّسخ مهما كان شأنه ؛ ليكون القارئ على بيِّنةٍ منه ؛ فيختار ما يختار ويردُّ ما يردُّ بذوقه الخاص ورأيه المُستقل ؛ ولا يكون مُقيَّداً بذوق الناشر ورأيه ؛ فقد يكون الناشر مُصوِّباً للخطأ أو مُخطِّئاً للصواب وهو لا يدرى ؛ والأنظار مُتباينة ؛ والأفكار مُتفاوتة ؛ وفوق كُلِّ ذى علمٍ عليم .

ومن أجل ذلك لا أُوافق الأُستاذ على طرحه لتلك الاختلافات التى أثبتها

---

(١) ـ مُقدِّمة شرحه للترمذى ؛ (ص ٦٤) .

((دى غويه)) ؛ ولست أدرى لماذا تركها وهى بين يديه ؟!! .

ومنهج الأستاذ شاكر فى نشر هذا الكتاب : هو أنه اعتمد فى نشره على طبعة ليدن فقط ؛ فأخذ منها وترك ؛ ولم يرجع إلى النُّسخ المخطوطة فى القاهرة !! ؛ وهو يعلم أن فيها نُسختين ؛ وهما برقمى : [٥٥٠ ؛ ٤٢٤٧ ـ أدب] ؛ رجع ((دى غويه)) إلى أُولاهما ؛ ولم يرجع إلى الثانية ؛ لأنها لم تكن فى دار الكتب إذ ذاك.

وفى دار الكتب نسخة ثالثة تحت رقم [٩١٦٠ ـ أدب] ؛ وُصِفَت فى الجزء السابع من فهرس الدار ؛ [ص : ١٨٠] .

وفى مكتبة الأزهر نسخة رابعة [٦٨٨٥ ـ أدب] .

فكان من الواجب على الأستاذ أن يرجع إلى تلك النُّسخ كُلِّها حتى يستطيع تحقيق متن الكتاب (١) ؛ وهو يعلم أن نُسخه التى اعتمد عليها ((دى غويه)) يختلف بعضها عن بعضٍ اختلافاً كبيراً ؛ إلى حَدٍّ جعل ((دى غويه)) يقول : ((إنه ينبغى أن تُنشر مستقلة)) .

والحقُّ ؛ أن الخلاف بين النُّسخ اختلافٌ هائلٌ ليس فى سطرٍ أو سطرين ؛ أو صفحةٍ أو صفحتين ؛ بل فى فُصُولٍ وتراجم بأكملها ؛ فامرؤ القيس ؛ وزُهير ؛ والنَّابغة ؛ والمتلمس ؛ وطرفة ؛ وأوس بن حجر ؛ والمرقش الأكبر ؛

---

(١) ـ لماذا كان هذا واجباً ؟!! ؛ أظنُّ أن الأستاذ سيد صقر يُقلِّد بعض المتحذلقين الذين يزعمون أنه لا يجوز نشر كتاب إلاَّ بعد جمع مخطوطاته التى فى العالم !!. أحمد محمد شاكر.

والمرقش الأصغر ؛ وعلقمة الفحل ؛ وعدىُّ بن زيد : كُلُّ شاعرٍ من هؤلاء له ترجمتان مُتتاليتان ؛ كُلُّ واحدةٍ منها تُباين الأُخرى فى أسلوبها ومنهجها ؛ وتخالفها فى ترتيب عناصرها .

وقد راجعتُ تلك التراجم فى النُّسخ الخطيَّة ؛ فلاحظتُ أن الترجمة الأولى لكُلِّ شاعرٍ قد خلت منها النُّسخ خُلُوًّا تاماً .

وكنتُ أحسب أن هذه التراجم الثُّنائيَّة ستُحفِّز الأستاذ إلى التماس المخطوطات ليخرُج الكتاب كما كتبه صاحبه غير مُلفَّقٍ ولا ناقصٍ كما هو الآن ؛ فقد تبيَّنتُ أن بعض النصوص التى نقلها الأقدمون عنه لا توجد فيه . كُلُّ ذلك يُثبت لنا أن طبعة ليدن لا تصلح وحدها لأن تكون أساساً لنشر الكتاب نشراً علميًّاً يجعل القارئ على ثقةٍ من أن الكتاب كما ألَّفهُ مُؤلِّفهُ لم تعبث به أيدى الماسخين أو النَّاسخين .

ولكن الأستاذ قد اعتمدها واتخذها إماماً لطبعته !! ؛ واتبعها حتى فيما لا ينبغى أن تُتبع فيه !! .

وهُناك بعض مُلاحظات أُخرى عنت لى فى أثناء مُطالعتى ؛ رأيتُ أن أُنبِّهَ عليها ابتغاءً لوجه الحقِّ ؛ ورغبةً فى تصحيح الكتاب ؛ ومُساهمةً فى رجعه إلى أصله ؛ وبذلك أكون قد أديت واجبى ؛ فإنى أعتقد أنه يجب على كُلِّ قارئٍ للكتب القديمة أن ينشر ما يرتئيه من أخطاءٍ ليعرفها القارئ ؛ وينتفع بها الناشر ؛ وبمثل هذا التعاون العلمىِّ المنشود تخلص الكتب العربيَّة من شوائب التحريف والتصحيف الذى مُنِيَت به على أيدى النَّاسخين قديماً والطابعين

حديثاً . (١) .

.....

[مُقدِّمة أحمد محمد شاكر]:

[صدى النقد : تعقيبٌ على نقد ؛ ودرسٌ للمنقود قبل الناقد] :

أعتذر للأخ الأستاذ السيد صقر عن تأخير التحيَّة له بمناسبة نقده إيَّاى ؛ وَكُلُّنَا طالب علم ؛ وَكُلُّنَا طالب حقيقة ؛ وَكُلُّنَا رائد معرفة ؛ ونرجو أن يكون ذلك خالصاً لوجه الله وحده ؛ وليس بعد الاعتراف اعتذار .

والأستاذ السيد أحمد صقر مِنِّى بمنزلة الأخ الأصغر ؛ نشأ معى ؛ وعرفته وعرفنى ؛ وتأدَّبنا بأدبٍ واحدٍ فى العلم والبحث ؛ وفى فقه المسائل ؛ والحرص على التقصِّى ما استطعنا .

فإذا ما نقد كتابى ؛ فإنما يقوم ببعض ما يجب عليه نحو أخٍ أقدم منه سِنَّاً ؛ ويراه هو أنه أكثر منه خبرة ؛ أو أوسع اطِّلاعاً .

وما أدرى : أصحيحٌ ما يراه ؛ أم هو حُسْنُ الظنِّ فقط ؟!! ؛ فإن له مدى مديداً فى الاطِّلاع والتقصِّى ؛ ونفذات صادقة فى الدقائق والمُعضلات ؛ يَنْدُرُ أن توجد فى أنداده ؛ بل فى كثيرٍ من شُيُوخه وأُستاذيه .

وقد نقد الكتاب الذى أخرجته بتحقيقى ((الشِّعر والشُّعراء لابن قُتيبة)) فى

---

(١) ـ ثُمَّ أخذ السَّيِّد أحمد صقر فى ذكر ما أخذهُ على تحقيق الشيخ أحمد شاكر ؛ وقد رأيتُ أن أُعرض عن تقييدهِ هاهُنا ؛ لقلَّةِ فائدتهِ فى هذا الموضع من جهة ؛ ومن جهةٍ أُخرى لكونهِ فى موطنٍ آخر من كُتُبى .

مقالين بمجلة « الكتاب » الغَرَّاء فى عدد يونية سنة ١٩٤٦م بعد ظهور الجزء الأول ؛ ثم فى عدد ديسمبر سنة ١٩٥٠م بعد ظهور الجزء الثانى .

وما أُحِبُّ أن أُديرَ مُناظرةً أو جدالاً حول المآخذ التى أخذها علىَّ ؛ فما زعمتُ قط وما زعم لى أحدٌ أنى لا أُخطئ ؛ وَكُلُّنَا نخُطئ ونُصيب ؛ ثم هو قد يكون أنفذ بصراً منِّى فى « الشِّعر » وما إليه ؛ بل هو كذلك فيما أعتقد ؛ وليس وراء الجدال من فائدةٍ إلاَّ المِرَاء ؛ وقد نُهِينَا عنه أَشَدَّ النَّهى .

وقد عتب علىَّ الأستاذ السيد صقر أن لم أفِ بوعدى له بنشر نقده للجزء الأول فى آخر الجزء الثانى ؛ وله العُتْبَى فى ذلك ؛ وقد أشار هو إلى بعض عُذرى : أن مشاغلى حالت دُون الوفاء بما وعدت ؛ وقد صدق ؛ فإنى وعدته وحرصت على الوفاء بوعدى ؛ ثم أُنسيته حين رجوت أخى الأستاذ عبد السلام هارون أن يُتِمَّ الكتاب فى أواخر الجزء الثانى ؛ إذ اعتزمت السفر مع أهلى إلى الحج ؛ فشغلنى ذلك عن كُلِّ شىءٍ ؛ حتى أنسانى ما وعدته به .

ووعدٌ بوعد : فكما وعدت الأستاذ السيد صقر بنشر نقده الجزء الأول فى آخر الجزء الثانى ؛ وعدنى هو ـ بعد رجائى ـ أن يُقابل النُّسخة المطبوعة بتحقيقى على النُّسخ المخطوطة التى أشار إليها فى مقاله الأول ؛ وعلى ما قد عساه يوجد من مخطوطات أُخر من الكتاب ؛ ويُثبت ما يجده من تصويبٍ أو اختلافٍ ؛ تمهيداً لتحقيق الكتاب مرَّةً أُخرى ؛ لنُخرجه فى الطبعة القادمة إن شاء الله مُتعاونين مُشتركين ؛ حتى نؤدى الأمانة حقَّها ؛ ولعلَّهُ حريصٌ على الوفاء إن شاء الله .

ولقد زعم كثيرٌ من إخواننا ؛ ووصل إلىَّ ذلك : أنِّى ضِقْتُ بنقد الأستاذ السيد صقر فى المرَّتين !! ؛ وما أظنُّ الذى زعم ذلك أو توهَّمهُ يعرف شيئاً من خُلُقِى !! ؛ فما ضاق صدرى بشىءٍ من نقدٍ قط ؛ لانَ أو قَسَا ؛ والعلم أمانة ؛ بل إنى لأرى أن الضيق بالنقد والتسامى عليه ليس من أخلاق العُلماء ؛ وليس من أخلاق المُؤمن ؛ إنما هو الغُرُورُ العلمىُّ والكبرياء الكاذبة ؛ وحسبُنا فى ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَإِذا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ ﴾ [البقرة : ٢٠٦] .

وما قال أمير المؤمنين الفاروق عُمر بن الخطَّاب إذ ردَّت عليه امرأةٌ وهو على المنبر يخطب خيرَ مجُتمعٍ ظهر على وجه الأرض ؛ قال كلمةً صريحةً بيِّنةً : « امرأةٌ أصابت ؛ وَرَجُلٌ أخطأ » ؛ لم تأخذه العزَّةُ بالإثم ؛ وتسامى على الكبرياء والغُرور العلمىِّ ؛ وعُمر هُوَ عُمر .

ثم ما هذه الفاشية المُنكرة التى فَشَت بين المُنتسبين للعلم ؟!! .

سأتحدَّث عن نفسى مُضطرَّاً حتَّى لا أمسَّ غيرى :

أنا أرى أن من حقِّى أن أنقد من أشاء ؛ وأن أقسو فى النقد ما أشاء ؛ فمن ذا الذى يزعم لى ؛ أو يزعم لنفسه ؛ أن ينقد الناس ؛ وأن يقسو عليهم فى النقد ؛ ثم يرى من حقِّه عليهم أن لا ينقدوه ؛ وأن لا يتحدَّثوا عنه ـ إن أذن لهم فى الحديث ـ إلاَّ برفقٍ ولينٍ وَمَلَقٍ ونفاق ؛ مما يُسمُّونه فى هذا العصر العجيب « مُجاملة » ؟!! ؛ لقد رجوت الأستاذ السيد صقر أن ينقد الجزء الأول من « الشعر والشعراء » حين صدوره ؛ وقرأت نقده قبل أن يُطبع فى مجلة

« الكتاب » الغرَّاء ؛ ولم أجد فى هذا غَضَاضَةً علىَّ قط ؛ وإن كثيراً من إخوانى ليعرفون هذا الذى أقول ؛ وقد عجبوا منه فى حينه !! ؛ ولم أره موضعاً للعجب ؛ ثم رجوته أن ينقد الجزء الثانى حين صدوره أيضاً ؛ ولم أر فى نقده ما يَمسُّنِى من قريبٍ أو من بعيدٍ .

وهذا رأيى الذى رُبِّيتُ عليه واعتنقته طول حياتى : أنَّ لى أن أنقد آراء الناس فى حدود ما أستطيع من علم ؛ وأنَّ لهم أن ينقدوا آرائى فى حدود ما يستطيعون من علم .

وسأذكر بعض المثل ؛ عسى أن يكون فيها عظة وعبرة :

يذكر الناس ما يدور كُلَّ عامٍ مراراً من جدالٍ حول إثبات أوائل الشهور العربيَّة :

أبالرؤية ؟ ؛ أم بالحساب ؟ .

وكتب الناس فى هذا كثيراً ؛ وكتبتُ مراراً ؛ وكان من رأيى التمسُّك بالرؤية وحدها ؛ وكان هذا رأى والدى الشيخ محمد شاكر ـ رَحِمَهُ الله ـ ؛ وكتب فيه وشدَّدَ ؛ ثم بدا لى غير ذلك فى حياة أبى ؛ فنشرت رسالةً صغيرةً فى شهر ذى الحجة سنة ١٣٥٧ هـ [فبراير سنة ١٩٣٩م] اسمها « أوائل الشُّهور العربيَّة » .

وكان مما قلتُ فيها ـ [ص ١٥] ـ بالحرف الواحد :

« لقد كان للأستاذ الأكبر الشيخ المراغى ـ مُنذ أكثر من عشر سنين ؛ حين كان رئيس المحكمة العُليا الشَّرعيَّة ـ رأىٌ فى ردِّ شهادة الشهود ؛ إذا كان الحساب

يقطع بعدم إمكان الرُّؤية ؛ كالرأى الذى نقلته هُنا عن تقىِّ الدِّين السُّبكىِّ ؛ وأثار رأيه هذا جدالاً شديداً ؛ وكان والدى وكُنتُ أنا وبعض إخوانى ممن خالف الأستاذ الأكبر فى رأيه .

ولكنِّى أُصرِّح الآن بأنه كان على صواب ؛ وأزيد عليه وجوب إثبات الأَهِلَّةِ بالحساب فى كُلِّ الأحوال ؛ إلاَّ لمن استعصى عليه العلم به .)).

فلم أجد غَضَاضَةً على والدى رَحِمَهُ الله ـ فى علمه وفضله الذى يعرفه الجَمُّ الغفير من النَّاس ـ أن أُعلن فى كتابٍ منشورٍ خلاف رأيه ورأيى ؛ والرَّد عليه وعلى نفسى .

بل أنا أُخرج منذ بضع سنين كتاب ((المُسند)) للإمام أحمد بن حنبل بتحقيقى وشرحى ؛ وقد أخرجت منه إلى الآن ٨ مُجلَّدات ؛ رأيت بعد إتمام المُجلَّد الثانى منها أنه فاتنى شىءٌ كثيرٌ من الشرح والتخريج ؛ ومن التحقيق والتعليل ؛ وأنه نَدَّت عنِّى أخطاء علميَّة مُهِمَّة ؛ وأن مثل ذلك سيكون فى الأجزاء القادمة ؛ مهما أحرص على أن لا يكون ؛ وأن الأمانة أن أُبيِّنَ كُلَّ شىءٍ ما استطعت ؛ فاستحدثت فى آخر الجزء الثالث ؛ ثم فى آخر كُلِّ جُزءٍ ظهر أو سيظهر إن شاء الله : باباً فى ((الاستدراك والتعقيب)) ؛ رجوت فى أوَّلِهِ إخوانى من عُلماء الحديث فى أقطار الأرض أن يُرسلوا لى كُلَّ ما يجدون من : مُلاحظة ؛ أو استدراك ؛ أو تعقيب ؛ أو بحث .

وجعلت لهذه الاستدراكات أرقاماً مُتتابعة ؛ وقد بلغ عدد الأحاديث التى نُشِرَت فى المُجلَّدات السبعة ٥٥٨٠ حديثاً ؛ وبلغ عدد الاستدراكات عليها

التى نُشِرَت فى آخر المجلد الثامن ١٧٨٩ استدراكاً ؛ كُلُّها مما تعقبته على عملى ونقدته .

إن كثيراً من الناس تغرُّهم المناصب والرُّتب ؛ وتخدعهم الألقاب العلميَّة الضخمة ؛ وما كان شيءٌ من هذا ميزاناً صحيحاً للعلم ؛ ولقد نقدت كثيراً من أمثال هؤلاء ؛ فتعاظموا واستكبروا !! ؛ فمنهم من أَنِفَ أن يَرُدَّ علىَّ ؛ ومنهم من سَلَّطَ بعض أذنابه يشتمنى !! ؛ فما عبأت بهذا ولا بهذا ؛ لا استكباراً ولا تعاظُماً ؛ ولكن لأنى طالب علمٍ ورائد حقيقةٍ .

ومثالٌ آخر من أروع الأمثلة فى آداب المُتقدِّمين من الأئمة :

هذا ابن حزم ؛ الإمام العظيم ؛ وَكُلُّ من سمع به يعرف قسوة قلمه ؛ وبديع نقده ؛ وطريف تشنيعه إذا ما بدا له أن يُشنِّعَ على خصم ؛ بحث بحثاً فقهيًّاً فى « المُحَلَّى » ؛ ليس من مجال القول هُنا أن نُفصِّله ؛ فذكر فيه ـ [٦ : ٦٦ ـ ٧٤] ـ مسألةً استدلَّ فيها بعض العلماء بحديثٍ رواه :

ابن وهب ؛ عن جرير بن حازم ؛ عن أبى إسحاق ؛ عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور ؛ عن علىٍّ .

ثم رَدَّ صحَّة الحديث بأن جرير بن حازم قُرِنَ فى الإسناد بين عاصم بن ضمرة ـ وهو ثقة ـ ؛ وبين الحارث الأعور ـ وهو كذَّاب ـ .

وقال ـ [صـ : ٧٠] ـ :

« وكثيرٌ من الشُّيوخ يجوز عليهم مثل هذا ؛ وهو أن الحارث أسنده ؛ وعاصم لم يسنده ؛ فجمعهما جرير ؛ وأدخل حديث أحدهما فى الآخر . » .

وَغَلا ابنُ حزم غُلُوًّا شديداً بعد ذلك ؛ فقال :

« هو حديثٌ هالكٌ ؛ ولو أن جريراً أسنده عن عاصم وحده لأخذنا به . » .

وابنُ حزم كان يُؤلِّف قبل عصر المطبعة ؛ وكتابه فى يده ؛ فكان مُستطيعاً إذا شاء أن يُعرض عمَّا كتبه كُلَّهُ فى هذه المسألة الطويلة ؛ ويستأنف كتابتها على النحو الذى يُريده بعد أن تغيَّرَ اجتهاده وتغيَّر رأيه ؛ ولكنه أبى إلاَّ أن يُبقى ما كتب على ما كتب ؛ ثم يَرُد على نفسه ؛ على طريقته وبقوَّته ؛ فيقول فى آخر المسألة ـ [صـ : ٧٤] ـ :

« ثم استدركنا ؛ فرأينا أن حديث جرير بن حازم : مُسندٌ صحيحٌ لا يجوز خلافه ؛ وأن الاعتلال فيه بأن عاصم بن ضمرة أو أبا إسحق أو جريراً خلط إسناد الحارث بإرسال عاصم ؛ هو الظنُّ الباطل الذى لا يجوز ؛ وما علينا من مُشاركة الحارث لعاصم ؛ ولا لإرسال من أرسله ؛ ولا لشكٍّ زُهيرٍ فيه شىء ؛ وجرير ثقة ؛ فالأخذ بما أسنده لازم . » .

وهذا الجزء من (المحُلَّى) طُبِعَ مُنذ أكثر من عشرين سنة ـ سنة ١٣٤٩ هجريَّة ـ بتحقيقى ؛ وقد كتبتُ فيه تعليقاً على صنيع ابن حزم هذا ما نصُّهُ :

« لله درُّ أبى محمد بن حزم ؛ رأى خطأه ؛ فسارع إلى تدارُكه ؛ وحكم بأنه الظنُّ الباطل الذى لا يجوز .

وهذا شأن المُنصفين من أتباع السُّنَّة الكريمة وأنصار الحق ؛ وهم الهُداة القادة ؛ وقليلٌ ما هُم . » .

وأظنُّ فى هذا مَقْنَعاً لمن أراد أن يقتنع أو يهتدى .

أحمد محمد شاكر

.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رَبِّ العالمين ؛ وصلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ عبده ورسوله ؛ سيِّد ولد آدم ؛ خاتم الأنبياء والمُرسلين ؛ وعلى آله وصحبه أجمعين .

هذا الكتاب من مصادر الأدب الأولى ؛ ومما أبقى لنا حَدَثَانُ الدَّهر من آثار أئمَّتنا الأقدمين .

ألَّفهُ إمامٌ ثقةٌ حُجَّةٌ من أوعية العلم ؛ ترجم فيه : « للمشهورين من الشُّعراء ؛ الذين يعرفهم جُلُّ أهل الأدب ؛ والذين يقع الاحتجاج بأشعارهم فى الغريب ؛ وفى النحو ؛ وفى كتاب الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ ؛ وحديث رسول الله ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ . » .

وهذا الذى قصد إليه : « فأما من خَفِيَ اسمه ؛ وقلَّ ذكره ؛ وَكَسَدَ شعره ؛ وكان لا يعرفه إلاَّ بعض الخواص ؛ فما أقل من ذكرت من هذه الطبقة ؛ إذ كُنتُ لا أعرف منهم إلاَّ القليل ؛ ولا أعرف لذلك القليل أيضاً أخباراً . » .

كما قال هو فى خُطبة كتابه ـ [صـ : ٥٨] ـ ؛ وقدَّم له بمُقدِّمةٍ تنطوى على أبواب فى : أقسام الشِّعر ؛ وعُيُوب الشِّعر ؛ والإقواء ؛ والإكفاء ؛ والعيب فى الإعراب ؛ وأوائل الشُّعراء .

وأوَّلُ ميزةٍ يراها القارئ المُتأمِّل فى الكتاب : أن اختيار المُؤلِّف لبعض شعر الشاعر ؛ اختيار عالمٍ بالشِّعر عارفٍ به فقيهٍ فيه ؛ فهو يختار فيُحسن الاختيار ؛

وينقد فيُحسن النقد ويجُيد ؛ ويُوازن بين الشُّعراء فيُقيم الوزن بالقسط ؛ لا يحيد ولا يميل .

وخير ما ندلُّ به على منزلة هذا الكتاب من العلم ؛ وعلى فائدته للعُلماء والمُتأدِّبين : أن نُخرجه إليهم إخراجاً صحيحاً مُتقناً ؛ وعلى ما أستطيع بجهدى القاصر ؛ بأنى رَجُلٌ جُلُّ اشتغالى بعُلُوم الحديث والقُرآن ؛ إلاَّ أنى أرى أن الأدب والشِّعر هما أكبر عون فى فقه القرآن والسُّنَّة ؛ وما أستطيع أن أزعم أنى أهلٌ لمثل هذا العمل : إلاَّ أن أبذل ما فى وسعى ؛ والتوفيق والعون من الله .

لم يكن هذا الكتاب معروفاً على وجهه للعُلماء والمُتأدِّبين ؛ إلاَّ قليلاً منهم : ذلك أن نسخه المخطوطة فى مصر نادرة ؛ فليس منها فى دار الكتب المصريَّة إلا نسختان :

ـ إحداهما مخطوطة بقلم معتاد ؛ بخط يحيى بن محمد بن لونيس بن القاضى المغربى الزواوى ؛ نقلها من نسخة مخطوطة محفوظة بالقسطنطينيَّة المحروسة فى دار كتب راغب باشا ؛ وفرغ من كتابتها لثلاث ليالٍ خلون من شهر رجب سنة ١٢٨٦ هـ ؛ بهامشها بعض تقييدات .

ـ والأُخرى بخط عيسى بن محمد بن سلمان ؛ فرغ من كتابتها ظُهر يوم الاثنين الثالث من شهر جُمادى الآخرة سنة ١٠٥٩ هـ ؛ بها ترقيعٌ وأكلُ أَرَضَةٍ وتلويث ؛ وبهامشها تقييدات .

ـ كما جاء وصفهما فى فهرس دار الكتب ـ .

وهما برقمى [٥٥٠ ؛ ٤٢٤٧ أدب] .

ومخطوطاته الأُخرى فى : دمشق ؛ وبرلين ؛ وباريس ؛ وفينا ؛ وليدن .

وَطُبِعَ الكتاب فى ليدن سنة ١٨٧٥م ؛ ثم طُبِعَ فيها مرَّةً أُخرى سنة ١٩٠٢م ؛ وهذه الطبعة قليلةٌ نادرةٌ ؛ والأولى أقلُّ منها وأشدُّ نُدرة .

ثم طبعه السيد محمد أمين الخانجى ـ رَحِمَهُ الله ـ فى سنة ١٣٢٢هـ [١٩٠٤م] مع بعض تعليقات للسيد محمد بدر الدين النعسانى ؛ وهى نسخةٌ مُختصرةٌ غير كاملة .

ولقد كُنتُ عجبت من ذلك حين وقعت إلىَّ طبعة ليدن الثانية ؛ فسألت السيد الخانجىّ ـ رَحِمَهُ الله ـ ؛ وهو الخبير بالكُتُب العارف بها ؛ فاعتذر لى بأنه طبعه عن نسخة دار الكتب المصرية ؛ وأنه لم يكن قد وصل إليه خبرٌ عن طبعة ليدن .

وفى « معجم المطبوعات » لسركيس [صـ : ٢١٢] أنه طُبِعَ أيضاً فى الآستانة سنة ١٣٢٢هـ ؛ وفى مطبعة الفتوح الأدبيَّة بمصر سنة ١٣٣٢هـ [١٩١٤م] .

ولم أر هاتين الطبعتين !!.

ثم طبعه فى سنة ١٣٥٠هـ [١٩٣٢م] محمود أفندى توفيق بمطبعة المعاهد بمصر ؛ وصحَّحهُ وعلَّق حواشيه صديقنا الأديب العلامة الأستاذ مصطفى السَّقَّا ؛ واعتذر فى مُقدِّمته بأنه لم ير الطبعة الأوربيَّة إلا حين كاد يفرغ من تصحيح الملزمة الثامنة عشرة من طبعته ؛ أى حين أتمَّ نحو ثلاثة أرباع

الكتاب .

وهذه الطبعة مُختصرةٌ غير كاملة ؛ مثلها مثل طبعة الخانجيّ ؛ لا تزيد عليها إلا قليلاً .

وقد وُفِّقَ اللهُ أخانا الأستاذ محمد أفندى الحلبى صاحب « دار إحياء الكتب العربيَّة » بمصر ؛ لاختيار نشر هذا الكتاب ؛ فعهد إلىَّ أن أُحقِّقه وأشرحه ؛ فاعتزمتُ ذلك ؛ مُستعيناً بالله ؛ مُتوكِّلاً عليه .

واعتمدت فى تحقيق الكتاب على طبعة ليدن سنة ١٩٠٢ ؛ وكانت عندى مُنْذُ عهدٍ بعيدٍ ؛ أقرؤها وأرجع إليها عند الحاجة ؛ ولم أضن بها عن التمزيق بين يدى الطابعين ؛ إذ لم نجد منها نسخة أخرى نشتريها ؛ فكانت الحرب الأخيرة الفاجرة المُدمِّرة دائرة ؛ فلم نستطع أن نطلب نسخة أخرى من أوربا ؛ وقاسينا ما قاسينا ؛ حتى صُرِّحَ لنا بهذا الورق الذى تراه ؛ والذى لم يكن لنا فى اختياره خِيَار .

ومطبوعة ليدن التى اعتمدناها حقَّقها المستشرق « دى غويه » ؛ وكتب لها مُقدِّمةً جيِّدةً ؛ وأثبت فى هوامشها اختلاف النُّسخ المخطوطة التى وقعت له واعتمد عليها فى طبعته ؛ وكتب كُلَّ ذلك باللغة اللاتينية ؛ ورمز للنُّسخ المخطوطة بحروفٍ لاتينيَّةٍ أيضاً .

وقد تفضَّلَ الأديب الفاضل الأستاذ وهيب كامل ؛ المُدرِّس بكليَّة الآداب بجامعة القاهرة ؛ بترجمة المُقدِّمة والاصطلاحات إلى اللغة العربيَّة ؛ فأعاننى عوناً كبيراً على هذا العمل الشَّاق ؛ يعجز لسانى عن وفائه حقَّه من الشُّكر .

والمُستشرق ((دى غويه)) ـ كما يبدو لى من عمله فى الكتاب ـ من أواسط المستشرقين ؛ وليس من أعليائهم ؛ أمثال ((ريط)) الذى حقَّقَ كتاب ((الكامل)) للمُبرِّد ؛ و ((بيفان)) الذى حقَّقَ ((نقائض جرير والفرزدق)) ؛ و ((ليال)) الذى حقَّقَ ((شرح المُفضليَّات)) لابن الأنبارىِّ .

ولا هو من ضُعفائهم ؛ أمثال ((ألورد)) و ((مرجليوث)) ؛ ولكنه بين بين ؛ فإنه حَقَّقَ الكتاب تحقيقاً لا بأس به ؛ ولكنه أخطأ فيه فى مواضع ليست بالقليلة ؛ نبَّهت إلى كثيرٍ منها فى مواضعها ؛ وأعرضت عن بعضها .

ومن أعجب هذه الأغلاط : أن بعض الناس كتب بهامش إحدى نسخ الكتاب زيادة نقلها عن ((أبى علىٍّ فى النَّوادر)) ؛ والظاهر أن بعض الناسخين أدخلها فى صُلب الكتاب ؛ فجاء مجهولٌ آخر ؛ وكتب بهامش إحدى النسخ ما يفيد أن أبا علىٍّ هذا هو قُطرب ؛ فرجح ذلك لدى ((دى غويه)) فأثبته فى فهارس الكتاب !! ؛ وفاته أن هذا خطأٌ واضحٌ ؛ بل خلطٌ !! ؛ على الرغم من أن (قُطرباً) يكنى (أبا على) وأنه له كتاباً اسمه ((النَّوادر)) ؛ لسببٍ واحدٍ يُدرك للوهلة الأولى من البحث ؛ وهو أن نص الزيادة أوله : ((قال أبو علىٍّ فى النوادر : قرأت هذه القصيدة على أبى بكر بن دُريد)) ؛ إلخ .

وابن دُريد وُلِدَ سنة ٢٢٣ هـ ؛ وقُطرب مات سنة ٢٠٦ هـ !! ؛ فليس من المعقول أن يقرأ أحدهما على صاحبه !! ؛ وليس من المعقول أن يقرأها المُتقدِّم على المُتأخِّر قبل أن يولد !! ـ [انظر صـ : ٣٢٧ من طبعة ليدن ؛ صـ ٤٩٤ من

طبعتنا هذه] ـ .

ولكنَّهُ على كُلِّ حالٍ أخرج الكتاب إخراجاً جيِّداً يُشكر عليه .

وقد وضع ((دى غويه)) للكتاب فهرسين للأعلام والأماكن فقط ؛ لم يخلوا من خطأٍ وقصورٍ ؛ وإن أفادا الباحث فوائد جمَّة ؛ ويسَّرا له سُبُل البحث والاستدلال .

فرأيت أن أتدارك ذلك كُلَّهُ ؛ فأُحقِّق متن الكتاب تحقيقاً أقرب إلى الصواب ؛ بتخيُّر أصح النُّسخ التى أشار إليها المستشرق ؛ ومُراجعة نصوصها على ما أستطيع مراجعته من المصادر ؛ خُصُوصاً المصادر التى تنقل عن هذا الكتاب ؛ ودواوين الشِّعر التى يُسِّرت لى ؛ وأن أشرح غريبه شرحاً مُقارِبَاً : تقريباً لهذا الأدب العالى ؛ والشِّعر المتين الرصين : إلى الطبقة المُتعلِّمة المُثقَّفة فى الأُمَّة العربيَّة ؛ التى نهضت أعظم نهضةٍ لإحياء دولة العرب ومجد العرب ؛ ومن حولها الذِّئابُ تنهش وتشتجر .

وجعلت عُمدتى فى شرح الغريب الديوان الأعظم ((لسان العرب)) ؛ وحرصت على أن أُثبت نصوصه بحروفها ـ فى الأكثر الأغلب ـ ؛ إذ هى نصوص الأئمَّة الأولين ؛ أمثال : أبى عُبيدة ؛ وأبى عُبيد ؛ والأصمعىِّ ؛ وأبى حنيفة : من أساطين اللُّغة وَحَفَظَةِ البيان ؛ ونقلها ابن منظور عن المؤلفين قبله : الأزهرىِّ ؛ والجوهرىِّ ؛ وابن سِيدَه ؛ وابن الأثير ؛ وابن بِرِّى : وحرص على ألفاظهم ؛ فحرصت كما حَرِص ؛ ولم أنص على ذلك فى كُلِّ موضعٍ ؛ اكتفاءً بالإشارة إليه هُنا ؛ إلاَّ أن يقتضى البحث أو السياق أن أنص على

مصدر النَّقل .

ولم أُثبت كُلَّ الاختلاف بين النُّسخ المخطوطة التى كانت بين يدى « دى غويه » ؛ إذ لم تكن بين يدى ؛ ولم يكن من الميسور فى هذه الظروف التى ننشر فيها الكتاب أن نحصل عليها ؛ وعسى أن أستطيع بعد ظهور هذه الطبعة الحصول على مصورات فتغرافية منها ؛ فأُحقِّق نُصوصها عن عيانٍ فى طبعةٍ قادمةٍ ؛ إن شاء الله .

واجتهدت فى تخريج ما فى الكتاب من شعرٍ وغيره ؛ على ما وسعه جهدى ؛ أى بيان أماكن وجوده فى الكتب الأُخرى ؛ على نحو اصطلاح المُحدِّثين فى تخريج الأحاديث ؛ وفى هذه فائدةٌ كبيرةٌ للباحث المُتحقِّق ؛ ولكنى لم أُثبت اختلاف الرِّوايات إلاَّ قليلاً عند الضرورة القُصوى ؛ فلو تتبعتُ ذلك والتزمته طال الأمر جِدًّا ؛ والورق قليل ؛ والعقبات جمَّة .

ووضعت بالهامش أرقام صُحُف طبعة ليدن بالأرقام الإفرنجيَّة ؛ وهى الأرقام العربيَّة الأصليَّة ؛ أخذها الإفرنج عن عرب الأندلس والمغرب ؛ ولا تزال هى المُستعملة عند أهل المغرب إلى الآن .

وفى ذلك فائدتان :

ـ أولاهما : أن نستطيع الإرشاد فى التعليقات إلى ما سيأتى من الكتاب ؛ بالإشارة إلى موضعه فى تلك الطبعة ؛ فيستطيع قارئ طبعتنا أن يصل إليه .

ـ وثانيتهما ـ وهى أهمهما ـ : أن تلك الطبعة مكثت مرجع الأُدباء والباحثين أكثر من أربعين سنة ؛ يُشيرون إلى صُحُفها فى كتبهم وأبحاثهم وتعليقاتهم ؛

فلولا أن أثبتنا أرقام تلك الصُّحُف ؛ لقد شققنا على القارئ والباحث ؛ إذ يريد أن يرجع إلى النص الذى يُشار إليه فى هذا الكتاب ؛ ولا يجد طبعة ليدن ؛ أو يجدها ولا يرى أن يقتنيها .

وصنعت له فى آخر الجزء الثانى فهارس جمَّة مُتقنة : للكتاب على أبوابه ؛ وللأعلام عامة ؛ وللأماكن ؛ وللقوافى ؛ ولأيَّام العرب ووقائعها ؛ والفهرس المهم العظيم : فهرس الألفاظ المُفسَّرة فى الكتاب ؛ فإنه معجمٌ نفيسٌ ؛ لا لما فيه من شرح الغريب ؛ فإنه فى مُتناول كثير من الناسِ بكثرة كتب المعاجم ؛ ولكن لدلالته على الاستعمالات ومواقع الكلام ومناحى البلاغة ؛ فإن فى نصوصه علماً جَمًّا لا تجده فى « لسان العرب » وهو أوسع المعاجم .

وأتبعت ذلك بجريدة المراجع ؛ وهى أسماء الكتب التى رجعت إليها فى عملى ؛ لتعيين طبعاتها ؛ إذ أذكر صفحاتها فيما أسنده إليها ؛ ليستطيع القارئ أن يتوثَّق مما نقلت إن أراد ؛ ويتوسَّع فى البحث إن علت به هِمَّتُه ؛ حتى لا يضل بين مُختلف الطبعات .

وفى هذه الجريدة قليلٌ من الكتب ذكرها ابن قُتيبة فى هذا الكتاب ؛ فأشرت إلى موضع ذكرها فيه .

وها هُما ذان : مُقدمة « دى غويه » ؛ ووصفه للمخطوطات التى طبع عنها الكتاب ـ بترجمة الأستاذ وهيب كامل ـ ؛ أثبتهما بنصهما :

المقدمة اللاتينيَّة التى كتبها المستشرق دى غويه

ـ ترجمة الأستاذ وهيب كامل ـ

ليس لدىَّ من المادَّة ما يُمكِّننى من التحدُّث بإسهابٍ عن العالِم البعيد الشُّهرة أبى محمد بن قتيبة « المتوفى سنة ٢٧٦ هـ ـ أو قبلها ببضع سنوات ـ » .

أما كتابه « الشِّعر والشُّعراء » الذى أنشره الآن ؛ فقد اشتهر بين العُلماء من مخطوطة فينا ؛ وترجم نلدكه مقدمته إلى اللغة الألمانيَّة سنة ١٨٦٤م ؛ ونشر « ريترهوزن » متنه مع ترجمةٍ هولانديَّةٍ فى سنة ١٨٧٥م .

و « ريترهوزن » هذا اعتمد فى ترجمته على المخطوطة التى كانت فى حوزة شيفر .

والنَّصُّ فى مخطوطة شيفر هذه يتفق مع مخطوطة فينا فى كُلِّ المواضع تقريباً ؛ ويتفق كذلك مع النُّسخة التى أثبت بعضها سوكين ؛ وأثبت بعضها الآخر أحد الشرقيين فى دمشق ؛ مُعتمدين على المخطوطة التى كانت فى حوزة مصطفى أفندى السباعى ؛ وقد أعطاها العالمان العظيمان بريم وسوكين هدية إلى مكتبة ليدن .

ونصُّ هذه النسخة يختلف فى مواضع كثيرة مع مخطوطة فينا ؛ وهو فى الغالب أغزر منها مادَّة بكثير ؛ فمثلاً يذكر ابن خَلِّكان موضعاً من كتاب « الشِّعر والشُّعراء » ؛ فلا نجده فى مخطوطة فينا ؛ ولكنَّا نجده قد ورد فى هذا النص .

وقد حمل هذا الاقتضاب نلدكه على الظنِّ أن مخطوطة فينا تشتمل على مُختصر لِمُؤلَّف ابن قُتيبة .

وقد أخذ « ألورد » بهذا الرَّأى وأثبته فى كتالوج برلين [الجزء السادس /

صـ: ٤٧٤ وما بعدها]؛ وفى وصفه للمخطوطة التى تتفق مع نسختنا غاية الاتفاق .

ولكنِّى أُخالفه فى هذا الرَّأى: ذلك بأنه يوجد فى مخطوطة فينا مسائل كثيرة لا توجد فى مخطوطة ليدن [البرلينيَّة]؛ وهما حينما تتناولان مسألة بعينها ؛ تستعملان عبارات مختلفة .

ومخطوطة القاهرة ـ والإجماع على أنها تتفق فى الغالب الأعم مع مخطوطة ليدن ـ تختلف عن مخطوطة ليدن فى مواضع غير قليلة ؛ وفى هذه المواضع إما أن تتفق مع مخطوطة فينا ؛ وإما أن تأتى بعبارة جديدة ؛ كما حدث أحياناً .

ولذلك ؛ فالحقيقة فيما يبدو لى: هى أن المؤلف أملى كتابه من كُرَّاسته فى فترات مختلفة ؛ فكان يستعمل فى كُلِّ مرَّةٍ عبارات مُتغايرة ؛ ويُضيف أحياناً عبارات من عنده ؛ ويُهمل عبارات كان قد أملاها فى مرَّةٍ سابقةٍ .

ونصُّ بعض العناوين ـ وخصوصاً فى الجزء الأول من الكتاب ـ يختلف فى بعضها عن بعض فى مختلف المخطوطات ؛ إلى حَدٍّ أنه ينبغى أن تنشر مستقلة ؛ وذلك هو السبب عندى فى أنه لم يرد ذكر بعض الشعراء الممتازين فى حين أن شعراء أقل شأناً قد ظَفِرُوا من الكتاب بمكانٍ يُذكرون فيه .

ومن المعقول أن تكون روايات أُخرى ـ بجانب الرِّوايات التى وصلت إلينا ـ كانت موجودة فى وقتٍ ما .

وإنى لا أستطيع أن أصف محتويات إستنبول [من مكتبة راغب باشا]؛ ولا مخطوطة بيروت ؛ اللتين وصفهما بروكلمان [١ : ١٢٢]؛ وإنِّى شديد

الأسف !! ؛ لأنى لم أستطع أن أرجع إلى هاتين المخطوطتين ؛ ولا أن أُقارن بينهما وبين مخطوطة القاهرة !! .

وللفرنسيين فى ذلك مثلٌ صائب : ((الأحسن عدو الحسن)) .

ولو أنى فرضت على نفسى أداء هذا الواجب ؛ لكان ظهور هذه الطبعة من الكتاب أمراً مشكوكاً فيه ؛ فإذا كُنتُ غير قادرٍ على إخراج هذا الكتاب فى صورةٍ مثاليَّةٍ بغير الرُّجوع إلى هاتين المخطوطتين ؛ فإنها الضرورة تضطرنى إلى ذلك .

ولقد استخرج ريترهوزن نسخة من مخطوطة فينا ؛ وراجعت أنا النسخة والمخطوطة الواحدة على الأُخرى ؛ وبعد ذلك راجع ريترهوزن مخطوطة شيفر كذلك ؛ ووصف نلدكه مخطوطة فينا ؛ وأرسل إلىَّ صُورةً منها ؛ فاستطعت ـ بالاعتماد على هذه الصورة ـ أن أُصلح قليلاً من الأخطاء ؛ والأصل فى هذه الطبعة هو نسخة ليدن ؛ لأنَّ النصَّ فيها جيِّدٌ غالباً ؛ ولقد قارنت بينها وبين برلين ؛ والنصُّ فيها أقلُّ جودةً ؛ ولكنها كانت ـ على أىِّ حالٍ ـ مُفيدة فى كثير من الأحيان ؛ وليس هُناك نسخٌ من هذه المخطوطة ؛ وبالرغم من أن الخطأ قد يتكرَّر فيهما وتسقط قطعٌ منهما جميعاً ؛ إلا أنهما تتفقان إلى حَدٍّ بعيد .

أما مخطوطة القاهرة ؛ فقد تناولتها فى المُلاحظة على النص [صـ : ١] ؛ والقراءة المُخالفة التى ترد فى أيَّة مخطوطة أُخرى منصُوصٌ عليها فى هامش هذه النُّسخة .

ويقتبس كتاب « خزانة الأدب » مواضع كثيرة من كتابنا ـ يعنى : « الشِّعر والشُّعراء » ـ ؛ وكثيراً ما يكون ما يقتبسه مُتَّفقاً مع نص مخطوطة فينا ؛ ومن ناحيةٍ أُخرى : نجد مؤلف « الأغانى » يعتمد على نُسخةٍ أطول ؛ ولكنها تتفق مع مخطوطة ليدن ؛ ويحدث مرَّةً أو مرَّتين أن تكون القطعة بعينها مُقتبسة فى « الخزانة » وفى « الأغانى » ـ [انظر مثلاً : صـ : ٣٩٠ ب] ـ .

ولقد بذلت قصارى جهدى فى مُراجعة كُلِّ المواضع التى اقتبسها المؤلفون المختلفون من هذا الكتاب ؛ ولكنى أخشى أن يكون قد فاتنى موضعٌ أو موضعان .

فليُسامحنى القارئ .

ويذكر « الفهرست » ـ [صـ : ٧٧ وما بعده] ـ كتابنا هذا تحت عُنوان « الشِّعر والشُّعراء » ؛ ولكنه ـ أى الكتاب ـ يُسمَّى « كتاب طبقات الشُّعراء » فى هامش مخطوطتى برلين وليدن ؛ وكذلك فى عنوان مخطوطة القاهرة .

ولقد لاحظ ألورد بحقٍّ أن الشُّعراء ـ ولو أنهم ليسوا مُرتَّبين بِدِقَّةٍ فى طبقات ـ مُقسَّمين بحسب قُدرة الشَّاعر الفنيَّة ؛ أو بحسب القبائل ؛ أو ؛ أو ؛ إلخ ؛ إلخ .

وإذن ؛ يكون عنوان « طبقات الشُّعراء » مُناسباً للكتاب ؛ ولكن إذا التفتنا إلى التصدير الذى يقول فيه المؤلف إنه أَلَّفَ كتاباً فى الشُّعراء ؛ وإلى المُقدِّمة التى يقول فيها إنه يبحث فى « طبقات الشُّعراء » ؛ ووضعنا إلى جانب هذا ما جاء فى كتاب « المعارف » ؛[صـ : ٣١٩] : حيث يُسمِّى الكتاب « كتاب الشِّعر » ونظرنا إلى « عيون الأخبار » : حيث يُسمَّى الكتاب « كتاب الشِّعر » ؛ وهذا

العنوان من الجائز جِدًّا أن يكون اختصاراً لعنوان « كتاب الشِّعر والشُّعراء » لرجَّحنا أن يكون المؤلف نفسه قد سمَّى كتابه كما جاء فى « الفهرست » .

ويُسمِّى الكتاب فى مُلاحظة على « المحاسن » للجاحظ ؛[صـ: ١٨٤] « أخبار الشُّعراء » ؛ والعنوان فى مخطوطة بيروت « ديوان الشِّعر والشُّعراء »

ـ [انظر المجلة الآسيوية : سنة ١٨٩٤م ؛ الجزء الثانى ؛ صـ: ٢٠٧ ؛ ملاحظة ٢] ـ .

وكتابنا ـ على ما ورد فى مُقدِّمة كتاب « عُيُون الأخبار » ـ واحدٌ من سلسلة كتبها المؤلف على طريقة الطبقة المُمتازة من الكُتَّاب ؛ فبعد أن أخرج كتابه المشهور « أدب الكُتَّاب » ؛ الذى علَّمَ فيه الكُتَّاب فنَّ الكتابة حقًّا : رأى أن هذا النحو من التعليم لا يكفى ؛ وأن الكُتَّاب تنقصهم معلومات متنوعة : فأخرج أربعة كتب مختلفة الموضوعات ؛ مما كان قد وعاه فى ذهنه ؛ ثم ألَّفَ كتابه الكبير « عيون الأخبار » .

والكتب الأربعة ؛ هى : « كتاب الشَّراب » ؛ و « كتاب المعارف » ـ ويُعرف فى طبعة وستنفلد بـ : « الكتاب التاريخى » ؛ و « كتاب الشِّعر » ـ وهو كتابنا هذا ـ ؛ و « كتاب تأويل الرُّؤيا » ـ ويُسمِّيه الفهرست : « كتاب تعبير الرُّؤيا » والفهرست يُسمِّى « كتاب الشَّراب » : « كتاب الأشربة » ؛[صـ: ٧٨] ـ .

وهذا الكتاب الأخير مذكور فى كتابنا مرَّتين :

ـ الأولى فى (ص ٨٩) بالعنوان الأول : « كتاب الشَّراب » ؛ والثانية فى (ص ٥٤) بالعنوان الثانى : « كتاب الأشربة » .

وعلى ذلك يكون كتابنا مُتأخِّراً عن كتاب « الشَّراب » ؛ وحيث إن كتابنا مذكور فى « كتاب المعارف » ؛ فكتاب « المعارف » إذن أحدث منه ؛ وفى كتابنا يرد ذكر « كتاب العرب » ؛ (ص ٦) ؛ وكتاب « العرب فى الشِّعر » ؛ (ص ٣٥) .

وفى موضعٍ مُتقدِّمٍ من هامش مخطوطة ليدن ترد مُلاحظة لابن عبد ربِّه ؛ فقد ذكر « كتاب تفضيل العرب » لابن قُتيبة .

ويظهر أن بروكلمان (١ : ١٢٢) كان على صوابٍ فيما ذهب إليه من أن « الفهرست » ؛ (ص ٧٨) يُشير إلى هذا الكتاب بالذَّات بعنوان :

« التسوية بين العرب والعجم » .

فإذا التفتنا إلى ما يقوله المؤلف عن محتويات هذا الكتاب (ص ٦) ؛ بَدَا لنا أن الأرجح أن نحصر تفكيرنا فى كتاب « معانى الشِّعر الكبير » ـ (الفهرست ؛ ص ٧٧) ـ ؛ فمن هذا الكتاب أو من كتاب « عُيُون الشعر » ؛ و « الفهرست » (ص ٧٧) : قد أخذ قول ابن قتيبة الذى أورده شارح الأخطل (ص ١٤٤) ؛ وفى نص كتابنا (ص ٣٠٥) وما بعدها .

وبحسب ما جاء فى « المُزْهِر » للسُّيوطىِّ ـ [الجزء الثانى : ٣٤٥] ـ ؛ فإن ابن قُتيبة قد اتَّبع الأصمعىَّ فى تفسير معنى كلمة « المُخَضْرَم » .

ويظهر من « عيون الأخبار » أن كتاب « معانى الشِّعر » مُتقدِّمٌ حتَّى على هذا الكتاب .

وكثيراً ما يذكر المؤلف فى كتابنا « كتاب غريب الحديث » ـ انظر : (صـ :

٤٤٣) ـ ؛ وهذا المُؤلَّف مُتقدِّمٌ فى التاريخ على كتاب « مُختلف الحديث » ؛ لأنه مذكورٌ فى مُقدِّمته .

وقد بذلتُ مجهوداً كبيراً فى إصلاح الأُصُول ومُراجعتها ؛ ولكن الأخطاء لم تُفارقها أبداً !! ؛ فهى إما من سهوٍ منِّى أو من الطابع ؛ فإذا سمح الوقتُ : أعدت طبع هذا الكتاب ؛ وتوخَّيتُ الدِّقَّة فى قراءة الأُصُول ومُراجعتها مرَّات عديدة .» .(١).

.....

ـ « الشِّعْرُ وَالشُّعَرَاء » ... وَكَلِمَاتٌ ذَاتُ دِلالات

قال أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُسلم بن قُتيبة فى مُقدِّمة هذا السِّفْرِ الجَلِيل :

« هذا كتابٌ ألَّفتهُ فى الشُّعراء ؛ أخبرت فيه عن : الشُّعراء ؛ وأزمانهم ؛ وأقدارهم ؛ وأحوالهم فى أشعارهم ؛ وقبائلهم ؛ وأسماء آبائهم ؛ ومن كان يُعرف باللقبِ أو بالكُنية منهم ؛ وعمَّا يُستحسن من أخبار الرَّجُل ويُستجاد من شعره ؛ وما أخذته العُلماء عليهم من الغلط والخطاء فى ألفاظهم أو معانيهم ؛ وما سبق إليه المُتقدِّمون فأخذه عنهم المُتأخِّرُون .

وأخبرت فيه عن أقسام الشِّعر وطبقاته ؛ وعن الوجُوه التى يُختار الشِّعر عليها ويُستحسن لها ؛ إلى غير ذلك .» .

ثُمَّ قَال :

---

(١) ـ طَالَ مَا أَرَدْنَاهُ مِن هَذِهِ المُقَدِّمَة وَمَا أَتَيْنَا بِهِ ؛ فَعُذْرَاً سَيِّدِى !! ؛ فَإِنَّ الحَدِيثَ شُجُون ؛ وَالفَوائِدُ يَجُرُّ بَعْضُهَا بَعْضَاً .

﴿ وكان أكثر قصدى للمشهورين من الشُّعراء ؛ الذين يعرفهم جُلُّ أهل الأدب ؛ والذين يقع الاحتجاج بأشعارهم فى الغريب ؛ وفى النحو ؛ وفى كتاب الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ ؛ وحديث رسول الله ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ .

فأمَّا من خَفِىَ اسمه ؛ وقلَّ ذكره ؛ وَكَسَدَ شعره ؛ وكان لا يعرفه إلاَّ بعض الخواص ؛ فما أقل من ذكرت من هذه الطبقة ؛ إذ كُنتُ لا أعرف منهم إلاَّ القليل ؛ ولا أعرف لذلك القليل أيضاً أخباراً ؛ وإذ كُنتُ أعلم أنَّهُ لا حاجة بكَ إلى أن أُسَمِّى لك أسماءً لا أدُلُّ عليها بخبرٍ ؛ أو زمانٍ ؛ أو نسبٍ ؛ أو نادرة ؛ أو بيتٍ يُستجادُ أو يُستغرب . ﴾ .

.....

ـ ابْنُ قُتَيْبَة ... ؛ وَالمَنْهَجُ التَّارِيخِىُّ

هذا الكلمات التى ذكرناها سلفاً ؛ والَّتى قَيَّدَها ابنُ قُتيبة بصدرِ مُقدِّمتهِ ؛ يُمكنُ عن طريقِ الاستقراءِ المُتأمِّل أن نجزمَ بأنَّ صاحبها قد عَوَّلَ على « المنهج التَّاريخىّ » ؛ وانطلقَ من خلالهِ .

أ ـ الإخبار عن : الشُّعراء ؛ وأزمانهم ؛ وأقدارهم ؛ وأحوالهم فى أشعارهم ؛ وقبائلهم ؛ وأسماء آبائهم ؛ ومن كان يُعرف باللقبِ أو بالكُنية منهم ؛ وعمَّا يُستحسن من أخبار الرَّجُل ؛ ويُستجاد من شعره ؛ وما أخذته العُلماء عليهم من الغلط والخطاء فى ألفاظهم أو معانيهم ؛ وما سبق إليه المُتقدِّمون فأخذه عنهم المُتأخِّرُون .

هذا هُوَ يدعُو إليهِ المنهجُ التَّاريخىُّ ؛ فهذا الذى ذكرهُ ابنُ قُتيبة ما يخرُجُ إلاَّ من يَرَاعَةٍ لا تُذْعِنُ إلاَّ للتاريخ وحقائقِ التَّاريخ .

ب ـ الحقائقُ التَّاريخيَّةُ للشُّعراء ؛ إذَا لم تكُن كافيةً للبحثِ ؛ صالحةً لإمكانيَّة إنشاءِ موضُوعٍ أدبيٍّ منهجيٍّ ؛ فإنَّهُ لا يُقْحِمُ نفسهُ فى أمرٍ يفتقدُ إلى الأخبارِ التَّاريخيَّة .

﴿ فأمَّا من خَفِيَ اسمه ؛ وقلَّ ذكره ؛ وَكَسَدَ شعره ؛ وكان لا يعرفه إلاَّ بعض الخواص ؛ فما أقل من ذكرت من هذه الطبقة ؛ إذ كُنتُ لا أعرف منهم إلاَّ القليل ؛ ولا أعرف لذلك القليل أيضاً أخباراً. ﴾ .

ج ـ ﴿ وكان أكثر قصدى للمشهورين من الشُّعراء ؛ الذين يعرفهم جُلُّ أهل الأدب ؛ والذين يقع الاحتجاج بأشعارهم فى الغريب ؛ وفى النحو ؛ وفى كتاب الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ ؛ وحديث رسول الله ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ .﴾ .

وهذا الأمرُ يستوجبُ الوقُوف أمامَ حِقْبَةٍ تاريخيَّةٍ بعينها .